أثر خصائص مجلس الإدارة على ممارسات إعادة تبويب بنود الدخل في ضوء معاملات الأطراف ذوي العلاقة: دراسة تطبيقية

بحث مُستَل من رسالة ماجستير في المحاسبة

إعداد

أ.لبنى طلبه عبد المجيد عنان

معيدة بقسم المحاسبة

كلية التجارة - جامعه دمياط

lubnatolba786@du.edu.eg

د. ياسر محمد عبد العزيز سمرة

أستاذ المحاسبة والمراجعة

كلية التجارة، جامع دمياط

yasser.samra69@gmail.com

د. محمد إسماعيل عبد المقصود المغربي

مدرس بقسم المحاسبة

كلية التجارة، جامعة دمياط

m.elmaghrabi@du.edu.eg

المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية

كلية التجارة – جامعة دمياط

المجلد الخامس - العدد الأول – الجزء الثاني - يناير ٢٠٢٤

التوثيق المقترح وفقاً لنظام APA:

عنان، لبنى طلبه عبد المجيد؛ **سمرة**، ياسر محمد عبد العزيز؛ **المغربي**، محمد إسماعيل عبد المقصود (٢٠٢٤). أثر خصائص مجلس الإدارة على ممارسات إعادة تبويب بنود الدخل في ضوء معاملات الأطراف ذوي العلاقة: دراسة تطبيقية. **المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية**، كلية التجارة، جامعة دمياط، ٣(٢)ج٢، ١٠٤٣ - ١٠٧٨.

رابط المجلة: https://cfdj.journals.ekb.eg/

أثر خصائص مجلس الإدارة على ممارسات إعادة تبويب بنود الدخل في ضوء معاملات الأطراف ذوي العلاقة: دراسة تطبيقية

أ.لبنى طلبه عبد المجيد عنان؛ د. ياسر محمد سمرة؛ د. محمد إسماعيل المغربي

الملخص:

تهدف الدراسة الحالية إلى فحص أثر خصائص مجلس الإدارة على ممارسات إعادة تبويب بنود الدخل (التلاعب في تبويب بنود قائمة الدخل عن طريق تحريك تصنيف المصروفات التشغيلية، وإدراجها كنفقات استثنائية بهدف المبالغة في رقم الربح التشغيلي) ، وذلك في ضوء اختلاف حجم معاملات الشركة مع الأطراف ذوي العلاقة باستخدام عينة مكونة من (٥٠) شركة من الشركات المدرجة في مؤشر EGX 100 بعدد مشاهدات (٢٥٠) مشاهدة في الفترة من ٢٠١٦-٢٠٢٠، وقد تم الاعتماد على نموذج (McVay ,2006) لتحديد مدى ارتباط شركات العينة بممارسات إعادة تبويب بنود الدخل، كما تم قياس خصائص مجلس الإدارة بالاعتماد على كل من (عدد أعضاء مجلس الإدارة، واستقلالية أعضاء مجلس الإدارة، وازدواجية دور المدير التنفيذي، واجتماعات مجلس الإدارة، وتمثيل الإناث داخل مجلس الإدارة)، على المشاهدات المدرجة بعينة الدراسة؛ تبين للباحثة ارتباط شركات العينة بممارسات إعادة تبويب بنود الدخل، كما أظهرت النتائج أيضًا:

أولًا: عدم وجود تأثير معنوي ذي دلالة إحصائية لكل من حجم مجلس الإدارة، وازدواجية دور المدير التنفيذي على تلك الممارسات في ضوء معاملات الأطراف ذوي العلاقة الأقل من ١% من اجمالي الأصول ثانيًا : وجود تأثير سلبي معنوي لاستقلالية أعضاء مجلس الإدارة على تلك الممارسات في ضوء معاملات الأطراف ذوي العلاقة الأقل من ١% من اجمالي الأصول، ثالثًا: وجود تأثير إيجابي معنوي لكل من نسبة الأعضاء الإناث داخل مجلس الإدارة، واجتماعات مجلس الإدارة على تلك الممارسات في ضوء معاملات الأطراف ذوي العلاقة الأقل من ١% من اجمالي الأصول رابعًا: عدم وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية في تأثير خصائص مجلس الإدارة على ممارسات إعادة تبويب بنود الدخل في ضوء اختلاف حجم تعاملات الشركة مع الأطراف ذوي العلاقة.

الكلمات الرئيسة:

إعادة تبويب بنود الدخل، خصائص مجلس الإدارة، معاملات الأطراف ذوي العلاقة

مشكلة البحث:

تعد إدارة الأرباح من الموضوعات التي لا تزال تمثل أهمية متزايدة في الأدب المحاسبي، نظرًا لاهتمام العديد من المنظمات، وإدارات الشركات، وأصحاب المصالح بدراسة، ومتابعة، وتحليل، طرق وأساليب إدارة الأرباح لما لها من تأثير جوهري على قيمة المنشأة، وقدرتها على الاستمرار.

ويختلف اهتمام أصحاب المصالح داخل الشركة وخارجها بأرقام الربحية لأسباب متنوعة، فنجد أن إدارات الشركات تهتم بالأرباح باعتبارها الدليل العملي على كفاءتها، وقدرتها على النجاح، لاسيما إذا ما اعتمدت مكافآت، وحوافز الإدارة العليا على أرقام الربحية، ومن ناحية أخرى يهتم المستثمرون الحاليون، والمرتقبون بأرقام الربحية لضمان عوائد مناسبة على استثماراتهم، ولتقييم الوضع المالي للمنشأة، في حين يهتم المقرضون بهذه القيم لتقييم مدى قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها التعاقدية (حماد,٢٠١٧).

وقد أدى هذا الاهتمام الواضح من الأطراف المختلفة بالشركة بأرقام الربحية إلى زيادة الضغوط على المديرين التنفيذيين للانخراط في أنشطة إدارة الأرباح، أما تلبية لتوقعات المحللين، أو تجنب الخسائر؛ للحفاظ على معدلات نمو الدخل، أو المحافظة على ثبات الدخل (حماد , ٢٠١٧).

والمتأمل في أدبيات إدارة الأرباح يجد أن معظم الدراسات ركزت على نوعين من أساليب إدارة الأرباح: إدارة الأرباح المحاسبية، وإدارة الأرباح الحقيقية، وقد نالت كل من إدارة الأرباح المحاسبية، والمتمثلة في استغلال السلطة التقديرية الممكنة في المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وتوظيف البدائل المحاسبية لخدمة أهداف إدارية محددة لا تعبر عن الأداء الاقتصادي الحقيقي للشركة، وإدارة الأرباح الحقيقة المتمثلة في استخدام الإدارة للاختيارات التشغيلية المتاحة للتأثير على أرقام التقارير المحاسبية حظًا وافرًا من الدراسة والانتقاد. ولكن القليل من الدراسات التي أولت اهتمامًا لممارسات إدارة الأرباح عن طريق إعادة تبويب بنود الدخل "تعمد الخطأ في تصنيف البنود داخل قائمة الدخل كتحريك المصروفات التشغيلية، وإدراجها كبنود استثنائية" (Mcvay,2006) . أو هي تلك الممارسات التي لا ترتبط بالقياس، أو الاعتراف بالبند كما هو الحال فيما يتعلق بإدارة الأرباح المحاسبية، وإنما هي تعمد إساءة تبويب بنود الدخل عن طريق تحريك تبويب المصروفات التشغيلية (المتكررة)، وإدراجها ضمن البنود الاستثنائية (غير المتكررة)، مما يؤدي إلى المبالغة في رقم الربح التشغيلي من دون تأثر صافي الربح كما هو الحال في الأرباح المحاسبية والحقيقية. (Mcvay,2006; Zalata & reborts 2016)

وعلى الرغم من ارتباط تلك الممارسات بالعديد من الانهيارات التي عصفت بالشركات في مطلع القرن العشرين ففي عام ١٩٩٩، قامت شركة Anicomبتحويل ٧,٦٥مليون دولار من مصروفاتها التشغيلية إلى البنود الاستثنائية، كما قامت شركة Ameriserve food قبيل إشهار إفلاسها بتحريك تصنيف جزء من مصروفاتها التشغيلية، وإدراجها ضمن مصروفات إعادة الهيكلة (Mcvay,2006)، إلا أنها لم تلق العناية الكافية من قبل المنظمات المهنية، والمعايير المحاسبية حيث أشارت العديد من الدراسات إلى ضعف تنظيم الإفصاح عن الأرباح من خلال معايير التقارير المالية الدولية، وذلك من خلال السماح بعرض بنود، وعناوين، ومجاميع إضافية في قائمة الدخل، والتي من شأنها تضليل المساهمين نظرًا لكون البنود الاستثنائية ليس لها تأثير على الأرباح المستقبلية، ومن ثم تحريك تصنيف المصروفات التشغيلية، وإدراجها من ضمن تلك البنود من شأنه أن يعمل على تضليل قرارات المستثمرين، والمبالغة في تسعير الأرباح التشغيلية (Alfonso et al., 2015; Barua et al., 2010; Fan et al., 2010)

ومع ظهور حوكمة الشركات كأحد أبرز الموضوعات المحورية التي تنظم العلاقة والمسئوليات بين كل من الإدارة والملاك بصفة خاصة، وبين جميع الأطراف المتصلة بالشركة بوجه عام عن طريق مجموعة من الآليات التي تمكنها من تحقيق الدور المرتقب منها، ويعد تشكيل مجلس الإدارة، وما يتمتع به من خصائص من أهم تلك الآليات، حيث يلعب مجلس الإدارة دورًا هامًا في مراقبة سلوك الإدارة، وفي عمل توافق في المصالح بين المساهمين، وإدارة المنشأة، كما يعد وكيلًا عن المساهمين لإدارة المنشأة، والرقابة على إدارتها التنفيذية، ويمتلك أعضاء مجلس الإدارة السلطة؛ لتعيين وإقالة ومراقبة الإدارة العليا، وكذلك تحديد مكافآتهم (Jerab, 2011) وفي ضوء تلك المميزات والخصائص اهتمت العديد من الدراسات بفحص أثر خصائص مجلس الإدارة على جودة التقارير المالية، وممارسات إدارة الأرباح بشكل عام كما حاولت دراسة كلا من (Boahen & Mamatzakis, 2020; A. Zalata & Roberts, 2016; Zhao, 2011) التعرف على أثر خصائص مجلس

الإدارة كأحد أهم آليات الحوكمة الداخلية على ممارسات إعادة تبويب بنود الدخل في ضوء بيئات تختلف عن البيئة المصرية، من حيث قوانين الرقابة، ودرجة عدم التأكد المحيطة، ومن دون الأخذ في الاعتبار لحجم تعاملات الشركة مع الأطراف ذوي العلاقة، والتي تعد واحدة من أهم القضايا التي أشير إليها في الآونة الأخيرة .

حيث يرى مستخدمو القوائم، والتقارير المالية أن ارتباط المنشأة بتلك المعاملات يعكس احتمال قيام المنشأة بممارسات لا تتفق مع قواعد، وقوانين مهنة المحاسبة؛ لتغطية فساد تلك المعاملات في حال استخدمت تلك المعاملات بشكل انتهازي (Ariff & Hashim, 2014; Gordon & Henry, 2005), وقد اعتبر مكتب المحاسبة العام المعاملات مع الأطراف من ذوي العلاقة أحد الأسباب الرئيسة التي قد تقود الشركة إلى إعادة صياغة قوائمها المالية. كما أشار (Gordon&Henry 2005,) إلى أن تلك المعاملات تقدم فرصًا للاستيلاء على موارد المنشأة، ومصادره حقوق الأقلية، وإذا ارتبط أصحاب المراكز الرئيسة في المنشأة بتلك العمليات يتكون لديهم الدافع لإدارة الأرباح في محاولة لتسوية، أو إخفاء أثر تلك العمليات على القوائم المالية.

ومن ثم تكمن مشكلة هذه الدراسة في الإجابة عن التساؤلات التالية:

أولًا: تحديد أثر خصائص مجلس الإدارة كإحدى أهم آليات الحوكمة الداخلية على ممارسات إعادة تبويب بنود الدخل، بالتطبيق على السوق المصري الذي يعد مجالًا خصبًا للارتباط بتلك الممارسات من حيث انخفاض مخاطر التقاضي، وضعف قوانين حماية المستثمر.

ثانيًا: في ضوء ما تتسم به المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة من تعقيد، وغموض، بالإضافة إلى ارتباطها بالعديد من المصروفات الاستثنائية، أو غير المتكررة، واختلاف الشروط، والأسعار التي تتم في نطاقها تلك المعاملات، ومدى تأثير اختلاف حجم معاملات الشركة مع الأطراف ذات العلاقة على العلاقة المرتقبة ما بين خصائص مجلس الإدارة، وممارسات إعادة تصنيف بنود الدخل.

هدف البحث:

يهدف البحث بصفة أساسية إلى دراسة أثر خصائص مجلس الإدارة على ممارسات إعادة تبويب بنود الدخل، في ضوء اختلاف حجم تعاملات الشركة مع الأطراف ذوي العلاقة، وينبثق من هذا الهدف الأهداف الفرعية التالية:

١. تحليل ممارسات إعادة تبويب بنود الدخل، ودوافع ظهورها.
٢. دراسة العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة، وممارسات إعادة تبويب بنود الدخل في ضوء البيئة المصرية.
٣. فحص التغير المحتمل في تلك العلاقة في ضوء اختلاف حجم معاملات الشركة مع الأطراف ذوي العلاقة.

أهمية البحث:

الأهمية العلمية :

١. تنبع أهمية هذه الدراسة من توجهها لفحص إحدى أهم آليات إدارة الأرباح، والتي تم تجاهلها من قبل العديد من الدراسات في مختلف البيئات بوجه عام، وفي البيئة المصرية بوجه خاص، وذلك في إطار اختلاف حجم معاملات الشركات مع الأطراف ذات العلاقة .
٢. انفراد البيئة المصرية بمجموعة من الخصائص التي تجعلها مجالًا خصبًا لتطبيق تلك الممارسات من ناحية تركز الملكية، وضعف قوانين حماية المستثمر، وانخفاض مخاطر التقاضي. بالإضافة إلى بيئة عدم التأكد التي عاشتها البلاد في الفترة الأخيرة، والتي أدت إلى زيادة الإفصاح عن البنود الاستثنائية (غير المتكررة)، والتي تشكل محورًا أساسيًا للارتباط بتلك الممارسات.

الأهمية العملية :

١. تعد هذه الدراسة ذات أهمية خاصة لكل من المستثمرين، والمحللين الماليين في ضوء تأثر تنبؤاتهم بالتلاعب في تصنيف البنود، وكذلك المراجعين الذين ينصب تركيزهم على الاعتراف بالبند، وقياسه أكثر من تصنيفه، ولواضعي المعايير، وخاصة مع ضعف تنظيم الإفصاح عن البنود غير المتكررة في القوائم المالية.

٢. مساعدة الجهات التنظيمية في التعرف على ما إذا كان هناك حاجة لمزيد من التنظيم لعملية الإفصاح عن الأرباح في البيئة المصرية، وما إذا كان هناك ضرورة لإعادة تقييم نماذج الحوكمة المطبقة في الشركات، وخاصة تلك التي ترتبط بمعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة.

حدود الدراسة:

يركز هذا البحث بصفة أساسية على:

١- دراسة واختبار ممارسات إعادة تبويب بنود قائمة الدخل دون غيرها من القوائم المالية .

٢- ممارسات إعادة تبويب المصروفات التشغيلية، وإدراجها كبنود استثنائية، ولم يتطرق إلى إعادة تبويب الإيرادات التشغيلية.

٣- لم تتعرض الدراسة التطبيقية للمؤسسات المالية، وذلك لاختلاف طبيعتها التشغيلية، واختلاف القواعد، والقوانين التي تخضع لها هذه المؤسسات.

فروض الدراسة:

تحقيقًا لأهداف البحث يمكن صياغة فروض البحث كما يلي:

الفرض الإحصائي الرئيس الأول للدراسة (H_1) : لا **توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على ارتباط شركات المساهمة المصرية الممثلة لعينة البحث بممارسات إعادة تبويب بنود الدخل.**

الفرض الإحصائي الرئيس الثاني للدراسة (H_2) : **" لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لخصائص مجلس الإدارة على ممارسات إعادة تبويب بنود الدخل لشركات المساهمة المصرية الممثلة لعينة الدراسة في ضوء معاملات الأطراف ذوي العلاقة ".**

محتويات البحث:

في ضوء مشكلة البحث، وتحقيقًا لأهدافه تم تنظيم البحث كما يلي:

القسم الأول: الإطار النظري.

القسم الثاني: تحليل أدبيات الفكر المحاسبي وتحديد الفجوة البحثية.

القسم الثالث: اختبار فروض البحث.

القسم الرابع: نتائج البحث، وتوصياته، والأبحاث المستقبلية.

القسم الأول

الإطار النظري

١/١. الفكر المحاسبي في مجال ممارسات إعادة تبويب بنود الدخل:

من أهم المجالات البحثية، والتي حظيت باهتمام الباحثين خلال العقود السابقة، إدارة الأرباح، والتي تتحقق عندما يقوم المديرون باستخدام الحكم الشخصي في إعداد التقارير المالية، وإعادة هيكلة العمليات بهدف تعديل التقارير المالية، وتضليل المساهمين بشأن الأداء الاقتصادي للشركة (ابراهيم محمد ٢٠١٧).

وبصفة عامة فإن الإدارة عند اختيارها التدخل في التقارير المالية تجد نفسها أمام قرار التدخل من خلال أحد الأنماط الرئيسة الثلاثة لإدارة الأرباح، والمتمثلة في كل من: إدارة الأرباح المحاسبية، وإدارة الأرباح الحقيقة، وإدارة الأرباح عن طريق إعادة تبويب بنود الدخل

وقد نالت إدارة الأرباح المحاسبية حظًا وافرًا من الدراسة حيث تعتمد تلك الطريقة على استغلال المرونة التي توفرها المعايير المحاسبية في اختيار وطريقة تطبيق الطرق المحاسبية، والتقديرات المحاسبية، حيث تقوم الإدارة في ضوء هذه الآلية باقتراض أرباح فترة مستقبلية من خلال تعجيل الاعتراف بالإيراد أو تأخير الاعتراف بالمصروفات بهدف تحسين الأرباح الحالية. ومن ثم ينعكس أثرها علي عملية التقرير عن الربح في المستقبل، وعلي صافي الربح المحاسبي في الفترة الحالية، وليس لها أثر علي التدفقات النقدية المستقبلية (A. Zalata, 2013)

أما بالنسبة لإدارة الأرباح الحقيقية فتحدث من التلاعب بالأنشطة الحقيقية من خلال عمل تخفيضات على الأسعار؛ لزيادة مبيعات الفترة أو التخلي عن بعض النفقات الاختيارية كمصروفات البحث، والتطوير؛ لتخفيض مصروفات الفترة (ابراهيم محمد ٢٠١٧).

وهذه الطريقة قد تدعم ربح الفترة الحالية، ولكنها في الوقت نفسه تحمل بتكاليف خسارة دخل مستقبلي ناتج عن تضيع فرص البحث، والتطوير، ومن ثم تؤثر تلك الطريقة على التدفقات النقدية المستقبلية بالإضافة إلي صافي الدخل المحاسبي في الفترة الحالية، وحيث إن هذه الآلية لا

تتعارض مع مبادئ المحاسبة المقبولة قبولًا عامًا فتنخفض التكاليف المرتبطة باكتشافها مقارنة بممارسات إدارة الأرباح المحاسبية ((McVay2006 ; Zalata and Roberts , 2016.

وتتناول هذه الدراسة الطريقة الثالثة من آليات إدارة الأرباح، وهي تلك الممارسة التي لا ترتبط بالقياس، أو الاعتراف بالبند، على حين تتم من خلال التلاعب في تصنيف كل من المصروفات التشغيلية، وإدراجها كنفقات استثنائية أو تحريك الإيرادات الغير متكررة، وإدراجها كإيرادات تشغيلية للتأثير علي رقم الربح التشغيلي من دون إلحاق أي تغيير على صافي الربح المحاسبي، ومن ثم لا ينعكس أثرها على فترات لاحقة، ولا ينتج عنها تضييع دخل مستقبلي ناتج عن التخلي عن مصاريف البحوث، والتطوير، ومن ثم لا تؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للمنشأة (A. Zalata, 2013)

وقد عرفها (McVay, 2006) بأنها أداة لإدارة الأرباح عن طريق التلاعب في تصنيف بنود قائمة الدخل؛ بهدف المغالاة في الأداء التشغيلي للمنشأة.

وفي نفس السياق اشار (Bansal et al., 2022) **:** إلى أنها تحريك رأسي للبنود داخل قائمة الدخل؛ بهدف تحسين صورة الأداء التشغيلي الخاص بالمنشأة.

كما عرفها (Wu, 2016) بأنها سلوك انتهازي ناتج عن التلاعب بتبويب بنود قائمه الدخل، نتيجة سماح المعايير المحاسبية للإدارة باستخدام الحكم الشخصي، والتقدير في تحديد طريقه إظهار البند داخل القوائم المالية.

ويرى (العيسوي, ٢٠٢٠): أنها محاولة لإدارة عرض القوائم المالية، ولا يتم معالجتها من خلال النظم المحاسبية، لأنها لا تؤثر على صافي الربح النهائي في قائمة الدخل الذي يتم تحديده، وفقا للمبادئ المحاسبية، فضلًا عن أنها لا تؤثر على إجمالي التدفقات النقدية في قائمة التدفقات النقدية، وإنما هي حركة رأسية لبنود القوائم المالية، لتضخيم البنود التي لها طبيعة الاستمرار، والتي يعتمد عليها في المقام الأول في تقييم الشركات، بهدف التأثير على دوافع سوق رأس المال بما يتضمنه من مستثمرين، ومحللين ماليين، فضلًا عن مانحي الائتمان.

هذا وقد عرفها (محمد, ٢٠١٤) بأنها تعمد الإدارة سوء تصنيف بنود قائمة الدخل بشرط عدم تغيير قيمة صافي الربح النهائي، حيث تصنف الإدارة المصروفات التشغيلية كمصروفات استثنائية، والإيرادات الغير تشغيلية كإيرادات تشغيلية.

ومن ثم وفقًا لما سبق يمكن تعريف ممارسات إعادة تبويب بنود الدخل بأنها : تلك الممارسات المرتبطة بتغيير موقع البنود داخل قائمة الدخل، وفقًا للطبيعة المتكررة لتلك البنود من الأعلى إلى الأسفل (تحريك المصروفات التشغيلية إلى النفقات الغير متكررة) بهدف تضخيم الربح التشغيلي، ومن أسفل إلى أعلى (تحريك المكاسب الغير متكررة، وإدراجها كإيرادات تشغيلية) ؛ بهدف المبالغة في الإيرادات التشغيلية، وذلك في ضوء المرونة المتاحة من قبل معايير التقارير المالية في تحديد طبيعة البند للتأثير على صورة الأداء التشغيلي للمنشأة .

كما يمكن ملاحظة ما يلي:

أولًا: يمكن الارتباط بتلك الممارسات في نهاية الفترة المالية.

ثانيًا: لا تؤثر ممارسات إعادة تبويب بنود الدخل على صافي الربح المحاسبي كما أنه لا ينعكس أثرها على فترات لاحقة كما هو الحال عند إدارة المستحقات المحاسبية، ولا ينتج عنها تضييع دخل مستقبلي ناتج عن التخلي عن مصاريف البحوث، والتطوير، ومن ثم لا تؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية، والأداء التشغيلي للمنشأة كما هو الحال في إدارة الأرباح الحقيقية.

جدول رقم (١-١): مقارنة بين آليات إدارة الأرباح (المحاسبية، والحقيقية، وإعادة تبويب بنود الدخل)

الوصف	التأثير على التدفقات النقدية المستقبلية	التأثير على صافي الدخل المحاسبي	صعوبة الاكتشاف
إدارة الأرباح المحاسبية		√	
إدارة الأرباح الحقيقية	√	√	√
إعادة تبويب بنود الدخل			√

المصدر: الباحث نقلا عن (McVay, 2006; A. Zalata & Roberts, 2016)

٢/١. دوافع الارتباط بممارسات إعادة التبويب:

تعد محاولة تفهم العوامل المسببة لإدارة الأرباح من خلال دراسة دوافع الإدارة من الارتباط بتلك الممارسات من الأمور الهامة، والتي لا زالت تلقى اهتمامًا متزايدًا من قبل الدراسات، ويمكن القول بأن هناك اتفاقًا على بعض المداخل التقليدية؛ لتفسير دوافع الإدارة من الارتباط بممارسات إدارة الأرباح بشكل عام، كما هناك دوافع خاصة بممارسات إعادة التبويب، والتي تعتمد بشكل كبير على اختلاف طبيعة تلك الممارسات، ومن ثم يمكن تقسيم دوافع الارتباط بممارسات إعادة تبويب بنود القوائم المالية، وفقا لدراسة (العيسوي, ٢٠٢٠) كما يلي :

١/٢/١. دوافع إدارة الأرباح التقليدية:

اتفق جمهور الباحثين على وجود ثلاثة دوافع رئيسة غالبًا ما تكون وراء انتهاج الإدارة سلوك التلاعب بالأرباح، وهي الدوافع التعاقدية، والدوافع التنظيمية، ودوافع سوق رأس المال

اولا: الدوافع التعاقدية:

تتولد الدوافع التعاقدية في حالة تأثر الاتفاقات التعاقدية بين الشركة، وكل من الإدارة، والمقرضين بالنتائج المحاسبية للشركة (حسان,٢٠١٨ ص.٧٢) وتشكل عقود المديونية دافعًا قويًا للارتباط بممارسات إعادة تبويب بنود الدخل حيث يعكس الربح التشغيلي مدى ثبات الوضع المالي للمنشأة، واحتمالية تعرضها للإفلاس مقارنة بصافي الربح المحاسبي (Ramesh & Thiagarajan, 1993; Scott, 1981) ويعتمد المقرضين بشكل كبير على رقم الربح التشغيلي مقارنة بصافي الربح، فعلى سبيل المثال يستخدم رقم الربح التشغيلي في تحديد خطر

الفشل (default risk) (Chung et al., 2021), كما أنه يتم قياس معدل تغطية الفائدة (interest coverage ratio) بالاعتماد على الأرباح الرئيسة (التشغيلية) أو الربح قبل الفوائد، والضرائب، والإهلاك، والاستهلاك مقسومًا على مصروف الفائدة، ويعد هذا المقياس من أشهر المقاييس المستخدمة في عقود الدين لمراقبة أداء المنشأة (Demerjian & Owens, 2016)

وذلك ما يتفق مع دراسة (Fan et al., 2019) التي حاولت التحقق من مدى تأثير الاقتراض على حافز الإدارة للارتباط بممارسات إعادة تبويب بنود الدخل، وذلك من خلال فحص ما إذا كانت الشركات التي ترتبط بعقود اقتراض أكثر ارتباطا بممارسات إعادة تبويب المصروفات التشغيلية كبنود استثنائية عندما تكون القيود أو الشروط المرتبطة بالربح قبل الفوائد، والإهلاك، والاستهلاك، عرضه للخرق، واستنتجت الدراسة قيام الشركات بهذه الممارسات؛ لتضليل المقرضين، وعدم انتهاك شروط عقود الائتمان

وعلى السياق نفسه قامت دراسة (Chung et al., 2021) بالتحقق من أثر الارتباط بعقود الائتمان على ممارسات إعادة التبويب في المنشآت الخاصة؛ لعدم الخلط فيما إذا كان ذلك الارتباط بتلك الممارسات ناتجًا عن الحوافز المرتبطة بسوق الأسهم، وليست بسوق الائتمان، وتوصلت تلك الدراسة إلى أن الشركات الخاصة ترتبط بالعديد من ممارسات إعادة تبويب بنود الدخل مقارنة بالشركات العامة، بالإضافة إلى أن هذه الممارسات أكثر شيوعًا في الشركات الخاصة التي تمول بالديون عن تلك التي لا تعتمد على الديون في عمليات التمويل، وهذا ما يتفق مع أول فروض الدراسة، والتي تنص على أن التمويل بالدين يخلق، وينشئ الحافز لدى الإدارة؛ لتعظيم الأرباح التشغيلية من خلال ممارسات إعادة التبويب.

ثانيا عندما تم تقسيم العينة إلى شركات تعتمد في التمويل بالدين على السندات، وأخرى التي تعتمد على القروض توصلت الدراسة إلى أن تلك الممارسات أكثر شيوعًا في الشركات التي تعتمد على السندات في التمويل، وذلك في ضوء صعوبة وصول أصحاب السندات إلى معلومات خاصة عن الشركة مقارنة بالبنوك بالإضافة إلى ضعف خبرة أصحاب السندات، وعدم قدرتهم على الكشف عن تلك الممارسات، وتزداد تلك الممارسات في الشركات التي يتم مراجعتها عن طريق مراجعين جدد أو لا ينتموا لكبار مكاتب المراجعة.

ثانيا: الدوافع التنظيمية:

يتولد هذا النوع من الدوافع لمقابلة المتطلبات التنظيمية الخاصة بصناعة معينة أو قطاع معين، والتي غالبًا ما تصاغ في ضوء الأرقام المحاسبية (مختار, ٢٠١٦) أو نتيجة لسعي الإدارة؛ لتجنب التكاليف السياسية التي تحدث نتيجة تدخل الدولة من خلال قرارات سيادية أو تنظيمية مثل: الرقابة على الأسعار، أو فرض ضرائب جديدة على الشركة، أو وضع قيود لمنع سياسات الاحتكار (حسان, ٢٠١٨) حيث أشارت دراسة (Rahman et al., 2013) إلى أن الإدارة تسعى للتحايل على الأنظمة الحكومية في محاولة؛ لتجنب التكاليف الناتجة عنها من خلال استخدام الطرق، والسياسات المحاسبية؛ لتخفيض رقم الربحية.

ثالثا: دوافع رأس المال:

يتولد النوع الثالث نتيجة حرص إدارة الشركة على الحفاظ على سمعتها، وقدرتها على التنافس في السوق، وذلك عن طريق مقابلة تنبؤات المحللين الماليين بشأن أرباح الشركة، وكذلك التلاعب

في أرباح الشركة عند طرح أسهم الشركة للاكتتاب العام؛ بهدف التأثير على قرارات المستثمرين (حسان, ٢٠١٨)

وقد توصلت عديد من الدراسات السابقة إلى أنه أحد أهم دوافع الارتباط بممارسات إعادة التبويب؛ لزيادة الأرباح الرئيسة هي تلبية توقعات المحللين الماليين، حيث تعد توقعات المحللين الماليين، وبالإجماع واحدة من أهم مستويات الأرباح المستهدفة وفقًا للمديرين التنفيذيين، لأن تحقيق مستويات الأرباح المستهدفة يدعم الشركة في بناء مصداقيتها مع سوق رأس المال، والمحافظة على ثبات وزيادة أسعار الأسهم الخاصة بالمنشأة (Graham et al., 2005)

كما اشار كل من (Fan et al., 2010; McVay, 2006) إلى أن المنشآت التجارية تتلاعب بتصنيف المصروفات الرئيسة، أو المصروفات التشغيلية عن طريق إدراجها ضمن البنود التي تم استثناؤها من رقم الربح التشغيلي؛ لرفع قيمة الأرباح التشغيلية، وخاصة في حال رغبة المنشأة في تحقيق تنبؤات المحللين الماليين، كما تم التوصل إلى نتائج مقاربة في الشركات الآسيوية (Haw et al., 2011)

وبالمثل توصلت دراسة كلًا من (Fan & Liu, 2017b): إلى تلاعب المنشآت بكل من تكاليف البضاعة المباعة، والتكاليف الإدارية، والعمومية بشكل منفصل عندما تكون الأرباح المحققة بالفعل مقاربة لتنبؤات المحللين الماليين، أو عند التقرير عن تغير إيجابي بسيط في الأرباح الرئيسة، وهذا ما يتفق مع دراسة كل من (Siu & Faff, 2012) والتي توصلت إلى ارتباط الشركات بممارسات إعادة التبويب قبل إصدار الأسهم للتأثير على توقعات المستثمرين المحتملين، وتحقيق تنبؤات المحللين الماليين؛ مما يعود على المنشأة بالنفع من خلال ارتفاع اسعار أسهمها مقارنة بالشركات التي لم تتمكن من تحقيق المستويات المستهدفة من الأرباح.

٢/٢/١: دوافع مرتبطة بممارسات إعادة التبويب:

أولًا: الرغبة في تحقيق مستوى معين من الأرباح المستهدفة:

يستهدف مديرو الشركات تحقيق مستوى مرتفعًا من الأرباح التشغيلية، ويزداد الحافز لدى الإدارة للتلاعب بالأرباح، وتشويه الأداء الاقتصادي للمنشأة عندما تكون تحت ضغط ، وتحقيق مستويات محددة من الأرباح، وهذه المستويات يمكن أن تأخذ شكل تحقيق أرباح صفرية (ربحية السهم أكبر من أو تساوي الصفر) أو إحداث تغير موجب في الأرباح بحيث تكون أرباح العام الحالي أكبر من أو تساوي أرباح العام الماضي، والتي تؤثر على كل من أسعار الأسهم، ومكافآت الإدارة (Wu, 2016), كما أن تحقيق المستويات المستهدفة من الأرباح يدعم كلًا من سمعة المنشأة، وتقييمها، ويخفض تكاليف رأس المال المرتبطة بها مقارنة بالشركات التي لم تحقق المستويات المستهدفة من الأرباح (Bansal et al., 2021), وان لم تستطع الإدارة تحقيق ذلك بطرق حقيقية تتجه للتلاعب في تبويب بنود قائمة الدخل عن طريق تصنيف النفقات الغير متكررة كمصروفات تشغيلية للتلاعب في رقم الربح التشغيلي (Fan et al., 2010; McVay, 2006) أو تحريك تكلفة البضاعة المباعة وإدراجها كمصروفات إدارية، وعمومية للتلاعب في هامش الربح (Ezat, 2021; Fan & Liu, 2017) أو تضمين المكاسب الغير متكررة، وإدراجها ضمن الإيرادات التشغيلية؛ للتلاعب في مستوى الإيرادات التشغيلية (Malikov et al., 2018),

ثانيًا: صعوبة الاكتشاف من قبل جهات الرقابة الخارجية:

لم تحظ ممارسات إعادة تبويب بنود الدخل بالاهتمام الذي حظت به كل من إدارة الأرباح الحقيقية، والمحاسبية من قبل الجهات التنظيمية، وكذلك المراجعين، ويرجع ذلك إلى عدم انتهاك تلك الممارسات للمبادئ، والمعايير المحاسبية عند تحديد صافي الربح حيث أشارت دراسة (Wu, 2016) إلى أن تحديد تصنيف بند معين يعد أمرًا شاقًا، وخاصة في ضوء كون التفاصيل المرتبطة بالتصنيف الصحيح للبند يتم توثيقه في ملفات مجمعة، أو غير مهمة ، كما أن ممارسات إعادة التبويب لا تحظى برقابة كافية من قبل المنظمين، والمراجعين الذين يقومون بتحديد الأهمية النسبية للبند وفقًا لمدى تأثيره على صافي الربح، والذي لا يتغير في ضوء الارتباط بتلك الممارسات (Ha & Thomas, 2018)

ثالثًا: مدى قوة أو ضعف التشريعات القانونية:

تعد التشريعات القانونية ومدى قوتها أحد أهم جوانب حماية المستثمر، وفي ضوء ضعف تلك التشريعات يزيد ارتباط الشركات بممارسات إدارة الأرباح بشكل عام، وبإعادة التبويب بشكل خاص، وذلك في ضوء عدم انتهاك تلك الممارسات للمعايير المحاسبية عند تحديد صافي الربح، حيث أشارت دراسة كلا من (Desai & Nagar, 2016) إلى أنه على الرغم من قدرة المراجعين على الكشف عن تلك الممارسات إلا أن استعدادهم للتقرير عنها في البلدان ذات التشريعات القانونية الضعيفة أقل من البلدان ذات التشريعات القانونية القوية، وفي السياق نفسه أشار(Haw et al., 2011) إلى أن قدرة جودة المراجعة المتمثلة في حجم مكتب المراجعة تختلف في التأثير على ممارسات إعادة التبويب باختلاف قوة المؤسسات القانونية، حيث تزيد قدرة مكاتب المراجعة الكبري على الحد من تلك الممارسات في الدول التي تتبع القانون العام، وتضعف في الدول التي تتبع القانون المدني

رابعا: التعثر المالي:

يعرف التعثر المالي بعدم وجود موارد كافية لتلبية احتياجات الشركة لممارسة الأنشطة، ودفع الالتزامات المستحقة عليها، ولكي لا تنخفض قيمة الشركة، وتتعرض للتعثر المالي قد تضطر الإدارة للتلاعب بالأرباح، وإظهارها بصورة غير حقيقية (العيسوي, ٢٠٢٠) , حيث اشارت دراسة (Nagar & Sen, 2017) إلى ارتباط مديري الشركات المتعثرة ماليًا بممارسات إعادة تبويب بنود الدخل، عن طريق تحريك المصروفات التشغيلية، وإدراجها كمصروفات غير متكررة (استثنائية)، وخاصة مع تقيد قدرة الإدارة على الارتباط بممارسات إدارة الأرباح الحقيقية في تلك الفترة كما أكدت دراسة (Dickinson, 2011) أنه من المرجح أن ترتبط الشركات التي تمر بمرحلة الانكماش بممارسات إعادة التبويب.

خامسًا: انخفاض تكاليف ممارسات إعادة تبويب بنود الدخل:

تقوم الإدارة بالمفاضلة ما بين ممارسات إدارة الأرباح وفقا للتكاليف، والقيود، والتوقيت المرتبط بكل ممارسة، وحيث إن المداخل التقليدية لإدارة الأرباح تزيد من تكاليف الفرصة البديلة من خلال تآكل قيمة المشروع في الأجل الطويل مقارنة بزيادة الأرباح المحققة في الأجل القصير؛ لذلك تتجه الإدارة إلى توظيف المدخل الذي يؤدي إلى تخفيض تكاليف الفرصة البديلة، ووفقًا لدراسة (McVay, 2006) تتمتع ممارسات إعادة التبويب بميزة غير موجودة في الأسلوبين

الآخرين لإدارة الأرباح، ألا وهي عدم التأثير على صافي الربح المحاسبي بالإضافة إلى أن تلك الممارسات لا تنعكس في فترات لاحقة كما هو الحال في ممارسات إدارة الأرباح المحاسبية، ولا يترتب على الارتباط بها فقدان عائد أو زيادة تكاليف في فترة لاحقة كما هو الحال في إدارة الأرباح الحقيقية، وفي السياق نفسه استنتجت دراسة (Fan et al., 2010) أنه في ضوء تقييد قدرة الإدارة على الارتباط بإدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات المحاسبية تتجه إلى التلاعب ببنود قائمة الدخل من خلال تبويب البنود التشغيلية ضمن البنود الغير تشغيلية.

سادسًا: إخفاء الأداء الحقيقي للأنشطة التشغيلية في الصناعات التنافسية:

من خلال المناقشة السابقة يتضح أن الشركات ترتبط بممارسات إعادة التبويب؛ لتحقيق المستويات المستهدفة من الأرباح كأرباح سنة سابقة أو تحقيق تنبؤات المحللين الماليين، ولكن هذه الأرباح المستهدفة لا تتأثر بما تم تحقيقه من خلال المنشآت الأخرى في الصناعة نفسها، وحيث إن تقييم أداء الشركة لا يتوقف على تحقيق الأرباح المستهدفة بل قد يتطلب مقارنة ما تم تحقيقه من قبل المنشأة بالمنشآت الأخرى في الصناعة نفسها , حيث توصلت دراسة كلا من (Lattanzio & Thomas, 2019) الى ارتباط الشركات التي تنتمي إلى الصناعة نفسها بممارسات إعادة تبويب بنود الدخل حيث إن قيام إحدى الشركات بتضخيم الأرباح التشغيلية يؤدي إلى التأثير على تقييم الأداء المستقبلي للشركات على مستوى الصناعة ككل، مما يفرض ضغطًا على المديرين نحو الارتباط بتلك الممارسات كما توصلت دراسة كلًا من (Bansal, Kumar, & Kumar, 2021) إلى ارتباط الشركات بممارسات إعادة تبويب مجمل الربح للوصول إلى متوسط هامش ربح الصناعة، حيث إن أداء الشركات النظيرة يعد من المؤشرات التي تسعى الشركات جاهدة للوصول إليه عن طريق استراتيجيات التلاعب في التبويب المختلفة.

القسم الثاني

تحليل أدبيات الفكر المحاسبي وتحديد الفجوة البحثية

يعد الهدف الرئيس من الدراسة هو بيان أثر خصائص مجلس الإدارة على ممارسات التلاعب في تبويب بنود الدخل في ضوء اختلاف حجم تعاملات الشركة مع الأطراف ذوي العلاقة، وعليه يمكن عرض وتحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة على النحو التالي:

١/٢. دراسات تناولت العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة، وممارسات إدارة الأرباح بشكل عام، وإعادة تبويب بنود الدخل بشكل خاص:

يعد مجلس الإدارة من أهم الجهات التي تتولي مهمة الإشراف والرقابة على الإدارة من قبل حملة الأسهم، حيث يعد مجلس الإدارة بمثابة الهيئة العليا التي تحكم وتدير الشركة، فهو المسئول عن متابعة، ومراقبة، وتنفيذ أهداف المنشأة التي تم تحديدها عن طريق الجمعية العامة للمساهمين، كما يعد خط الدفاع الأول للمساهمين اتجاه عدم كفاءة الإدارة، وممارساتها الانتهازية، ولتحقيق أهداف المجلس، والمهام المنوطة بالقيام بها لابد من توافر مجموعة من المعايير الأساسية في مجلس الإدارة الممثلة في كل من حجم مجلس الإدارة ، وازدواجيه دور المدير التنفيذي، وعدد مرات اجتماع مجلس الإدارة، واستقلالية أعضاء مجلس الإدارة، والتنوع الجنسي لأعضاء مجلس الإدارة (الهواري, ٢٠١٧) وسيتم تحليل علاقة تلك الخصائص بممارسات إعادة تبويب بنود الدخل وفقا لما يلي :

١/١/٢. تحليل العلاقة بين استقلالية أعضاء مجلس الإدارة، وممارسات إعادة تبويب بنود الدخل:

عضو مجلس الإدارة المستقل كما ورد في (الدليل المصري لحوكمة الشركات، ٢٠١٦، ص١٣) هو عضو غير تنفيذي بمجلس الإدارة، وغير مساهم بالشركة، ويتم تعيينه كعضو من ذوي الخبرة، وتنحصر علاقته بالشركة في عضويته بمجلس إدارتها.

ووفقا لنظرية الوكالة فإنه من أجل ضمان فاعلية الرقابة، يجب أن يتضمن مجلس الإدارة أعضاء مستقلين، حيث يمتلك الأعضاء المستقلين الحوافز اللازمة لتنفيذ مهامهم الرقابية بكفاءة، ويعد الحفاظ على سمعتهم أولوية بالنسبة لهم، نظرًا لمسئولياتهم في السوق الخارجية التي تعتمد على دورهم الرقابي على القرارات الإدارية. ولتحقيق هذه المسئولية، يتوجب عليهم الأداء بكفاءة، والحفاظ على استقلاليتهم كأعضاء خارجيين في المجلس (Fama & Jensen, 1983)

وقد تبنى الباحثون من الناحية النظرية وجهتي نظر فيما يتعلق باستقلالية أعضاء مجلس الإدارة الأولى، والتي تدعم وجود أعضاء مستقلين داخل المجلس، وقدرتهم على الحد من ممارسات إدارة الأرباح، وخاصة مع عدم وجود دوافع خاصة تحرك سلوك الأعضاء المستقلين للارتباط بتلك الممارسات، والمتمثلة في كل من المكافآت، ومصادره الأصول، وتحقيق أرباح مستهدفة كما يسعى هؤلاء الأعضاء إلى الحفاظ على سمعتهم حيث أشار (Williamson, 1981) إلى أن استقلالية أعضاء مجلس الإدارة مطلوبة للحفاظ على حقوق المستثمرين، ومراقبة أنشطة الإدارة، ومع قدرة حملة الأسهم على تعيين فصل أعضاء مجلس الإدارة؛ يؤدي ذلك إلى مزيد من الضغط على الأعضاء لرقابة الإدارة بشكل مكثف (Man et al., 2013)

وتبنى الفريق الآخر وجهة نظر مختلفة حيث يرون أن تواجد أعضاء مجلس الإدارة الخارجيين يصاحبه بعض العيوب، المتمثلة في كل من عدم تفرغ أعضاء مجلس الإدارة المستقلين لمتابعة أداء الإدارة التنفيذية، نظرًا لاحتمالية اشتغالهم في شركات أخرى. وبالتالي، قد يواجه هؤلاء الأعضاء صعوبات في فهم تعقيدات الشركة المعنية، مما يؤثر سلبًا على قدرتهم في تنفيذ مهام الرقابة بشكل فعال (Nicholson & Kiel, 2007; Tessema, 2019)

ومن الناحية التجريبية نجد معظم الدراسات تتجه لتفضيل وجهة النظر التي تدعم استقلالية أعضاء مجلس الإدارة، ودورها في دعم جودة المعلومات المحاسبية فعلى سبيل المثال توصل (Beasley, 1996) إلى أن المنشآت التي تكون نسبة الأعضاء المستقلين فيها منخفضة ترتبط بالعديد من حالات الغش، كما توصلت دراسة (Klein, 2002) إلى وجود علاقة ارتباط عكسية ما بين استقلالية أعضاء مجلس الإدارة، وإدارة الأرباح في الولايات المتحدة الأمريكية، أما فيما يتعلق بأثر استقلالية أعضاء مجلس الإدارة على ممارسات إعادة تبويب بنود الدخل فقد أكدت دراسة كلًا من (Boahen & Mamatzakis, 2020; A. Zalata & Roberts, 2016; Zhao, 2011) قدرة استقلالية أعضاء مجلس الإدارة على الحد من تلك الممارسات.

٢/١/٢. تحليل العلاقة بين عدد أعضاء مجلس الإدارة، وممارسات إعادة تبويب بنود الدخل:

يعد حجم مجلس الإدارة من أهم العوامل التي تؤثر على أداء الشركات، ولكن لم تتفق الدراسات المحاسبية على العدد المثالي لأعضاء مجلس الإدارة حيث يختلف عدد أعضاء مجلس الإدارة، وفقا لمجموعة من العوامل منها: حجم المنشأة، ودرجة تعقيد العمليات داخل المنشأة،

وطبيعة الصناعة المرتبطة بعمليات المنشأة، ونسبة الأعضاء الداخليين، والخارجيين، وحجم الأصول، وثقافة المجلس (Fauzi & Locke, 2012; A. Zalata & Roberts, 2016) وقد تبنت الدراسات السابقة من الناحية النظرية وجهتي نظر متعارضتين فيما يتعلق بحجم مجلس الإدارة حيث يفضل مجلس الإدارة ذا الحجم الصغير، وذلك نظرًا لسهولة التنسيق بين الأعضاء، وإجراء مناقشات فاعلة للوصول إلى توافق حقيقي من خلال تلك المناقشات (A. Zalata & Roberts, 2016)وكذلك يعتقد كل من (Nasr & Ntim, 2018) أن مجالس الإدارة الكبيرة تخلق مشاكل خاصة بالاتصال كما يعتمد الأعضاء كلًا على الآخر في مراقبة أداء الإدارة التنفيذية، وعلى النقيض يرى الفريق الآخر من الباحثين أن مجالس الإدارة الكبيرة تعزز من القدرة على مراقبة الإدارة التنفيذية، وذلك في ضوء تنوع خبرات أعضاء المجلس (Malik, 2015)

أما من الناحية التجريبية فقد دعمت الدراسات كلا وجهتي النظر المرتبطة بحجم مجلس الإدارة، حيث توصلت دراسة كلًا من (Abbott et al., 2004; Beasley, 1996) إلى وجود علاقة إيجابية ما بين حجم مجلس الإدارة، والغش في القوائم المالية وعلى النقيض توصلت دراسة كلًا من (Xie et al., 2003) إلى ارتباط حجم مجلس الإدارة بعلاقة سلبية مع ادارة الأرباح عن طريق المستحقات الاختيارية، أما فيما يتعلق بممارسات إعادة تبويب بنود الدخل فقد توصلت دراسة (Zhao, 2011) إلى ارتباط حجم مجلس الإدارة بعلاقة عكسية مع ممارسات إعادة تبويب بنود الدخل.

٣/١/٢. تحليل العلاقة ما بين نشاط مجلس الإدارة، وممارسات إعادة تبويب بنود الدخل:

تعد اجتماعات مجلس الإدارة خلال العام مؤشرًا هامًا على توجيه الاهتمام الكافي، وقدرة المجلس على القيام بأداء مهامه بشكل كفء، وفعال، بمعنى أنه يرتبط إيجابيًا بجودة الأداء، وتطبيق الشركة لسياسات محاسبية متحفظة للحد من عمليات إدارة الأرباح (Brown et al., 2011)

حيث اشارت دراسة (Adams, 2000) إلى أن عدد اجتماعات المجلس هو مؤشر جيد على قدرة نظام الحوكمة على الضبط، والسيطرة على سلوك الإدارة بينما يرى (Man & Wong, 2013) أن تنظيم أكبر عدد من الاجتماعات الخاصة بمجلس الإدارة لا يضمن بالضرورة وجود حوكمة فعالة، لذا يجب على المجلس أن يكون لديه القدرة على تنفيذ قراراته، ومحاسبة الإدارة

ومن الناحية التجريبية توصلت دراسة (Garven, 2015) إلى وجود ارتباط سلبي معنوي بين عدد اجتماعات مجلس الإدارة، وإدارة الأرباح الحقيقية كما توصل (Zalata & Roberts, 2016) إلى أن تكرار اجتماعات مجلس الإدارة من شأنها الحد من ممارسات إعادة تبويب بنود الدخل في الشركات البريطانية .

٤/١/٢. تحليل العلاقة ما بين التنوع الجنسي داخل مجلس الإدارة وممارسات إعادة تبويب بنود الدخل :

شهدت الآونة الأخيرة ارتفاعاً في نسبة التنوع الجنسي داخل المجالس التنفيذية. وقد وجد الباحثون مؤخرًا ما يثبت ذلك فعلى سبيل المثال، في الولايات المتحدة في عام 2012، كانت النساء يمثلن فقط 16.6٪ من مقاعد المجلس بين شركات (Fortune500)، مقارنة بنسبة 16.1٪ و١٥,٧٪ و١٥,٢٪ و١٥,٢٪ و١٤,٨٪ في عام 2011 و٢٠١٠ و٢٠٠٩ و٢٠٠٨ و٢٠٠٧ على

التوالي وفي أستراليا، كانت النساء يمثلن ما يقرب من 12.3٪ من مقاعد المجلس لشركات (ASX200) في تلك البلدان في عام 2012، مقارنة بنسبة 8.4٪ و٨,٣٪ على التوالي في عامي 2010 و٢٠٠٧. في كندا والمملكة المتحدة، كانت النساء يمثلن ما يقرب من 14٪ و 9٪ على التوالي من مقاعد المجلس لأكبر الشركات في تلك البلدان في عام 2009، مقارنة بنسبة 13٪ و 8.5٪ على التوالي في عام (Man & Wong, 2013)

ومن الناحية النظرية حاولت عديد من الدراسات السابقة فحص العلاقة ما بين نسبة تمثيل الإناث داخل مجالس الإدارة، وممارسات إدارة الأرباح وجودة الأرباح حيث يرى (Adams & Ferreira, 2009) أن النساء داخل مجالس الإدارة أكثر حرصًا وجهدًا في أداء العمل، ومراقبة أداء المديرين التنفيذيين. وعلاوة على ذلك، فإن النساء داخل مجالس الإدارة يفكرن بشكل مستقل، ويتابعن سلوك المدير التنفيذي بشكل أكثر فاعلية من المديرين الذكور، وهذا يعد ضابطًا حاسمًا لإدارة الأرباح، ومن ثم قد ترتفع جودة الأرباح، وتنخفض إدارة الأرباح في الشركات التي يشغل الإناث حصة كبيرة من مجلس إدارتها، لأن التفكير المستقل حاسم للتحقق من الأنشطة الانتهازية، وتوفير معلومات مالية ذات جودة أفضل (Man & Wong, 2013)

ومن الناحية التجريبية قامت دراسة كلًا من (Thiruvadi & Huang, 2011) باختبار أثر اختلاف جنس أعضاء لجان المراجعة على ممارسات إدارة الأرباح، وتوصلت إلى قدرة التنوع الجنسي داخل لجان المراجعة على الحد من ممارسات إدارة الأرباح عن طريق الاستحقاقات الاختيارية، كما توصلت دراسة (Arun et al., 2015) إلى أن زيادة نسبه الإناث في مجلس الإدارة وزيادة نسبة النساء المستقلين ترتبط بتقارير مالية أكثر تحفظًا، ومن ثم استنتجت الدراسة أن مشاركة النساء داخل مجالس الإدارة من شأنها الحد من ممارسات إدارة الأرباح.

أما فيما يتعلق بممارسات إعادة تبويب بنود الدخل، وفي ضوء كونها أقل الممارسات خطرًا من حيث الاكتشاف، والتقاضي؛ توصلت دراسة (A. M. Zalata et al., 2019) إلى ارتباط الإناث بممارسات إعادة تبويب بنود الدخل بشكل أكبر من الذكور قبل صدور قانون (SOX) وانخفاض الارتباط بتلك الممارسات بصدور القانون، مما يبرهن على كون طبيعة تجنب المخاطر عند الإناث هي التي تتوسط السلوك الخاص بارتباط الإناث بمهارات إدارة الأرباح.

٢/٢. دراسات تناولت العلاقة بين معاملات الأطراف ذوي العلاقة وممارسات إدارة الأرباح بشكل عام، وإعادة التبويب بشكل خاص:

تعد المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة (المعاملات التي تقوم الشركة بإجرائها مع شركاتها التابعة والشقيقة، ومديري الشركة والمساهمين الرئيسين بها) من أهم الموضوعات التي استحوذت على اهتمام كبير من جانب الجهات التنظيمية، والمستثمرين، والباحثين، وذلك بسبب دورها في حدوث العديد من حالات فضائح التقارير المالية في العديد من الدول.

وقد اختلفت الدراسات التي تناولت أبعاد الارتباط بمعاملات الأطراف ذوي العلاقة من الناحية النظرية، وانقسمت وجهات النظر فيما يتعلق بتلك الأبعاد إلى قسمين قسم مؤيد لفرضية المعاملة الفعالة في تحديد أبعاد الارتباط بتلك المعاملات، وقسم مؤيد لفرضية السلوك الانتهازي.

ففي ضوء وجهة النظر الأولى يرى كل من (Bonini et al., 2019) أن هذه المعاملات أداه لإنشاء، وتعزيز قيمة للمنشأة، كما أشار (Gordon & Henry, 2005) إلى أنه من الممكن توجيه معاملات الأطراف ذوي العلاقة نحو تحقيق الأهداف الاستراتيجية للشركة، وبذلك تكون أهم من معاملات الأطراف غير ذوي العلاقة، وقد اتفقت دراسة (Cheung et al., 2006) مع تلك الدراسات من حيث إمكانية تحقيق معاملات الأطراف ذوي العلاقة لمصلحة أصحاب المصالح بالشركة بما فيهم الأقلية ، وذلك من خلال دعم كبار المساهمين للشركة باستخدام ثرواتهم الخاصة

وعلى النقيض تعرضت مجموعة من الدراسات إلى تفسير أبعاد الارتباط بمعاملات الأطراف ذوي العلاقة بالاعتماد على فرضية السلوك الانتهازي، وذلك في ضوء الفضائح التي لحقت بالشركات الأمريكية الكبري، وحظر قانون الـ Sarbans-oxeley act للقروض الشخصية للمديرين التنفيذيين، والغير تنفيذيين، وأعضاء مجلس الإدارة.

حيث أشارت دراسة (Jian & Wong, 2010) إلى أن الشركات المقيدة في بورصة الأوراق المالية الصينية تتلاعب في الأرباح، من خلال استخدام عمليات بيع غير عادية مع الملاك، أو أعضاء مجلس الإدارة، ويتم تسجيل تلك المعاملات باستخدام الأساس النقدي، وليس أساس الاستحقاق ..

كما أشارت دراسة (Amzaleg & Barak, 201) إلى إمكانية حدوث الاحتيال في المعاملات التي تتم بين الشركة والأطراف ذوي العلاقة بعدة طرق، وذلك من خلال دفع مبالغ أكبر للطرف ذي العلاقة مقابل السلع، والخدمات المقدمة، أو الحصول على مبالغ أقل من المفترض الحصول عليها مقابل الفوائد على القروض.

ومن الناحية التجريبية أشارت دراسة كلًا من (Limanto & Herusetya, 2017) على وجود علاقة إيجابية بين المعاملات الأطراف ذوي العلاقة، وإدارة الأرباح. كما توصلت دراسة (Sumiyana & Febrianto, 2012) إلى وجود علاقة إيجابية بين أنواع معينة من المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة، والتي تتمثل في المشتريات وإدارة الأرباح. وعلى عكس ما توصلت إليه الدراستان السابقتان توصلت دراسة (Kuan et al., 2010) إلى عدم وجود علاقة بين المعاملات الأطراف ذوي العلاقة، وإدارة الأرباح، وذلك لعينة من ٥٠ شركة إندونيسية مدرجة بالبورصة خلال عامي ٢٠٠٤، ٢٠٠٥. وتشير نتائج هذه الدراسة إلى أن مجرد وجود هذه المعاملات لا يعني ارتباط الشركة بممارسات إدارة الأرباح.

وعلى الرغم من ندرة الأبحاث التي حاولت الربط ما بين تلك المعاملات، وممارسات إعادة تبويب بنود الدخل إلا أن الباحثة تجد أن هذه العلاقة منطقية جدًا في ضوء اختلاف الخصائص، والشروط التي تتم في نطاقها هذه المعاملات حيث أشارت دراسة (Kohlbeck & Mayhew, 2017) إلى أنه على الرغم من اشتراط مبادئ المحاسبة الأمريكية المقبولة قبولًا عامًا على المنشآت، عدم الإفصاح عن تلك المعاملات ما لم تدعم بما يثبت اتفاقها مع الأسعار، والشروط السائدة في السوق إلا أن القدرة على إثبات هذا الأمر يتطلب حكمًا جوهريًا ، هذا بالإضافة إلى أنه قد لا يتواجد معيار للمقارنة يمكن الاعتماد عليه لاتخاذ القرار بشأن تلك المعاملات.

ومن ثم فإن اختلاف الأسعار والشروط في التعاقدات مع الأطراف ذوي العلاقة في حد ذاته يخلق مجالًا للطبيعة غير المتكررة او الاستثنائية، ويعد الفرق ما بين الأسعار السائدة والسعر المتفق عليه مع الطرف ذي العلاقة مكسبًا أو خسارة غير متكرر أو (استثنائي) ولا ينبغي إدراجها ضمن البنود التشغيلية العادية. ويعد إدراج تلك المكاسب أو الخسائر ضمن البنود التشغيلية العادية تلاعب بالأرباح التشغيلية، ومقدرتها على الاستمرار، وشكل من أشكال إعادة تبويب بنود قائمه الدخل، كما أن متطلبات الإفصاح، والمحاسبة عن تلك المعاملات لم تدعَم بالمطالبة بالإفصاح عن مدى تكرار تلك المعاملات مما يجعلها وسيلة ملائمة للارتباط بممارسات إعادة تبويب بنود الدخل.

القسم الثالث

منهجية الدراسة التطبيقية لدراسة العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة وممارسات إعادة تبويب بنود الدخل في ضوء معاملات الأطراف ذوي العلاقة:

١/٣. اهداف الدراسة:

تهدف الدراسة التطبيقية إلى بيان أثر خصائص مجلس الإدارة على ممارسات إعادة تبويب بنود الدخل في ضوء حجم تعاملات الشركة مع الأطراف ذوي العلاقة، وذلك باستخدام النماذج الكمية لقياس متغيرات الدراسة التابعة، والمستقلة، والمعدلة.

٢/٣. مجتمع الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في الشركات المدرجة بمؤشر الـ(EGX100) خلال الفترة من ٢٠١٦-٢٠٢٠ نظرًا لالتزام تلك الشركات بالإفصاح عن متطلبات الحوكمة بشكل منتظم، وتمثلت عينة الدراسة في عدد من هذه الشركات، والتي يتوافر فيها بيانات قياس المتغيرات، وعددها (50) شركة بواقع 250 مشاهدة، حيث تمثلت هذه المشاهدات في القوائم المالية لشركات عينة الدراسة خلال الفترة من ٢٠١٦ حتى ٢٠٢٠، وتقارير الحوكمة، وتقرير هيكل المساهمين، وهيكل مجلس الإدارة.

كما تم استبعاد المؤسسات المالية (مثل البنوك، وشركات التأمين) من عينة الدراسة، وذلك لما تتسم به تلك المؤسسات من خصائص تشغيلية تختلف اختلافًا جوهريًا عن بقية الشركات، بالإضافة إلى خضوعها لقوانين، وقواعد تنظيمية خاصة بها.

٣/٣. تصميم البحث ونماذج اختبار الفروض:

١/٣/٣. قياس متغيرات الدراسة:

- المتغيرات المستقلة: تمثل خصائص مجلس الإدارة المتغيرات المستقلة محل الاهتمام في الدراسة الحالية، وتستخدم الباحثة متغيرات آلية مجلس الإدارة المطبقة في سوق الأوراق المالية المصرية، كمقياس للالتزام الحوكمي، وذلك من خلال استخدام إحدى أو بعض خصائص مجلس الإدارة، والتي بوجودها يمثل دليلًا على التزام الشركة بقواعد الحوكمة، وهذه المقاييس تتبلور في التالي:

- حجم مجلس الادارة ($BSIZ$) : عدد أعضاء مجلس الإدارة للمنشأة (i) خلال الفترة الزمنية (t)
- استقلالية اعضاء مجلس الادارة ($BIND$) : عدد الأعضاء غير التنفيذيين إلى إجمالي أعضاء مجلس الإدارة للمنشأة (i) خلال الفترة الزمنية (t)
- ازدواجيه دور المدير التنفيذي ($DUAL$) : متغير وهمي يأخذ القيمة (١) في حالة الفصل ما بين وظيفتي رئيس مجلس الإدارة، والمدير التنفيذي وصفر بخلاف ذلك.
- تمثيل المرأة داخل مجلس الإدارة (PWB) : عدد الإناث داخل مجلس الإدارة إلى إجمالي عدد أعضاء مجلس الإدارة للمنشأة (i) خلال الفترة الزمنية (t)
- اجتماعات اعضاء مجلس الادارة ($BMEET$) : عدد مرات اجتماع أعضاء مجلس الإدارة للمنشأة (i) خلال الفترة الزمنية (t)

المتغير التابع: تمثل ممارسات إعادة تبويب بنود الدخل للمتغير التابع للدراسة، وسيتم قياسها عن طريق نموذج (McVay،2006) الذي يعد من أكثر النماذج استخدامًا من قبل الدراسات السابقة، ومن ثم سيتم الاعتماد عليه للكشف عن وجود ممارسات إعادة تبويب بنود الدخل داخل شركات العينة، وتقوم فكرة هذا النموذج على تضخيم الأرباح التشغيلية بصورة غير حقيقية، عن طريق إعادة تبويب بعض المصروفات التشغيلية، وإدراجها ضمن عناصر النفقات الغير متكررة (الاستثنائية) ويتم تشغيل نموذج مكفاي على مرحلتين:

المرحلة الأولى: يتم الاعتماد على نموذج الانحدار التالي للتنبؤ بالأرباح التشغيلية المتوقعة.

$$CE_{i,t}=\beta_0+\beta_1 CE_{i,t-1}+\beta_2 ATO_{i,t}+\beta_3 ACCRUALS_{i,t-1}+\beta_4 ACCRUALS_{it}+\beta_5 \Delta SALES_{i,t}+\beta_6 NEG_\Delta SALES_t+\varepsilon_t \quad (1)$$

حيث ان:

CE_{it} : (المبيعات – تكلفه البضاعة المباعة – المصروفات الإدارية والعمومية) / المبيعات

CE_{it-1} : الارباح التشغيلية للشركة (i) عن الفترة (t-1)

ATO_{it} : معدل دوران الاصول للشركة (i) في الفترة (t) ويحسب بقسمه المبيعات على اجمالي الاصول

$\Delta SALES_{it}$: نسبه التغير في المبيعات من السنة (t-1) الى السنة (t) وتحسب كما يلي (المبيعات عن الفترة t – المبيعات عن الفترة t-1) / المبيعات عن الفترة t-1

$NEG\Delta SALES_t$: (١) إذا كانت نسبه التغير في المبيعات سالبه و(صفر) خلاف ذلك

$ACCRUALS_{it}$: الاستحقاقات التشغيلية للفترة (t) وتحسب (صافي الدخل قبل البنود غير العادية – التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية) / المبيعات

ووفقا للنموذج السابق تم إضافة كلًا من الأرباح التشغيلية لفترة سابقة كمتغير رقابي؛ لأنه من المحتمل أن تستمر الأرباح التشغيلية من دون تغيير، كما تم تضمين معدل دوران الأصول كمتغير رقابي، وذلك في ضوء استنتاج الدراسات السابقة وجود علاقة عكسية بين معدل دوران الأصول، وهامش

الربح ،وذلك لأن تعريف الأرباح التشغيلية يقترب بشكل كبير من هامش الربح (Nissim & Penman, 2001) ونظرًا لكون الأرباح التشغيلية يتم قسمتها على المبيعات، لذلك تم تضمين نمو المبيعات لأنه مع نمو المبيعات تنخفض التكاليف الثابتة لكل دولار من المبيعات ، كما تم تضمين التغير السالب للمبيعات للسماح للميل بأن يختلف بين الزيادة والانخفاض في المبيعات، ومن ثم يتم تشغيل النموذج على مستوى الصناعة، والسنة المالية؛ للوصول إلى القيمة المتوقعة للأرباح التشغيلية، ومن خلال الفرق بين الأرباح التشغيلية الفعلية المفصح عنها في قائمه الدخل، والأرباح التشغيلية المتوقعة يتم الوصول إلى قيمة الأرباح الغير متوقعة (العيسوي , ٢٠١٦) وتعتمد الدراسة الحالية في الوصول إلى قيمة الأرباح التشغيلية الغير متوقعة على بواقي النموذج السابق، وذلك بالاتفاق مع دراسة (Ezat,2021) .

المرحلة الثانية: يتم التنبؤ بارتباط الشركات بممارسات إعادة تبويب بنود الدخل عن طريق معادلة الانحدار التالية حيث إنه من المتوقع في حال قيام المديرين بإعادة تبويب المصروفات التشغيلية إلى عناصر النفقات غير المتكررة لن تكون العلاقة موجبه ما بين البنود الاستثنائية والأرباح التشغيلية غير المتوقعة:

$$UECE_{it} = \alpha_0 + \alpha_1 NRCE + control\ variable$$

حيث ان:

$UECE_{it}$: الارباح التشغيلية الغير متوقعه والتي تم حسابها عن طريق بواقي النموذج رقم (١)

$NRCE$: عناصر المصروفات غير المتكررة والتي تطرح من الدخل التشغيلي

المتغير المعدل (*RPT*) : حجم تعاملات الشركة مع الأطراف ذوي العلاقة المتغير، وقد تم قياسه عن طريق متغير وهمي يأخذ الرقم (١) في حال كانت إجمالي قيمة معاملات المنشأة مع الأطراف ذوي العلاقة أكبر من ١٪ من إجمالي الأصول وصفر بخلاف ذلك وذلك بالاتفاق مع دراسة كل من (Ryngaert & Thomas, 2012. Helaly etal., 2018)

المتغيرات الحاكمة للعلاقة:

حجم المنشأة (SIZ) : وتم قياسه عن طريق اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي اصول المنشأة (i) خلال الفترة الزمنية (t)

نسبه الرفع المالي (المديونية) **(**LEV) : اجمالي التزامات المنشأة (i) خلال الفترة الزمنية (t) الى اجمالي الاصول

معدل العائد على الاصول **(**ROA) : صافي الربح بعد الضرائب مقسوما على اجمالي الاصول للمنشأة (i) خلال الفترة الزمنية (t)

القيمة السوقية لحقوق الملكيه الى القيمة الدفتريه (BMV) : القيمة السوقية لحقوق الملكيه مقسومه على القيمة الدفتريه للمنشاه (i) خلال الفترة الزمنية (t)

٢/٣/٣. نماذج تحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة:

١/٢/٣/٣. نموذج اختبار الفرض الاحصائي الاول للدراسة:

يتنبأ الفرض الأول للدراسة بمدى ارتباط شركات العينة بممارسات إعادة تبويب المصروفات التشغيلية كنفقات غير متكررة، ومن ثم يمكن للباحثة صياغة النموذج الإحصائي لاختبار الفرض الأول على النحو التالي:

$$UECE_{it} = \alpha_0 + \alpha_1 NRCE + control\ variable$$

(٢)

حيث أن:

$UECE_{it}$ = بواقي تشغيل نموذج الانحدار رقم (١) والذي يتنبأ بالأرباح التشغيلية الغير متوقعه

$NRCE$. = عناصر المصروفات غير المتكررة التي تطرح من الدخل التشغيلي

٢/٢/٣/٣. نموذج اختبار الفرض الاحصائي الثاني للدراسة:

يهدف الفرض الثاني للدراسة إلى تحليل أثر خصائص مجلس الإدارة المتمثلة في كل من (حجم مجلس الإدارة ، واستقلالية أعضاء مجلس الإدارة وازدواجيه دور المدير التنفيذي ، وتمثيل الإناث داخل مجلس الإدارة، واجتماعات مجلس الإدارة) على ممارسات إعادة تبويب بنود الدخل في ضوء معاملات الأطراف ذوي العلاقة . ومن ثم يمكن للباحثة صياغة النموذج الإحصائي لاختبار الفرض الثالث على النحو التالي:

$$UECE_{it} = \beta_0 + \beta_1 NREC + \beta_2 BSIZ + \beta_3 BIND + \beta_4 DUAL + \beta_5 BMEET + \beta_6 PWB + \beta_7 RPT + \beta_8 NREC * BSIZ + \beta_9 NREC * BIND + \beta_{10} NREC * DUAL + \beta_{11} NREC * BMEET + \beta_{12} NREC * PWB + \beta_{13} NREC * RPT + \beta_{14} NREC * BSIZ * RPT + \beta_{15} NREC * BIND * RPT + \beta_{16} NREC * DUAL * RPT + \beta_{17} NREC * BMEET * RPT + \beta_{18} NREC * PWB * RPT + \beta_{19} SIZ + \beta_{20} LEV + \beta_{21} ROA + \beta_{22} BMV$$

(٣)

حيث انه تم تعريف كافة المتغيرات فيما سبق

٤/٣. مناقشه نتائج الدراسة التطبيقية:

١/٤/٣. تشغيل نموذج (McVay,2006):

من خلال تشغيل نموذج (McVay ,2006) على المشاهدات المدرجة بعينة الدراسة بلغت القوة التفسيرية للنموذج المطبق 22.5% أي أن المتغيرات المدرجة بالنموذج قادرة على تفسير 22.5% من التغير في الارباح التشغيلية وهو ما يتضح من نتائج الجدول رقم (٣-١)-

جدول رقم (٣-١): نتائج تشغيل نموذج (McVay)

Model	β. Coef.	t	Sig.	VIF
(Constant)	-.1469353	-0.71	0.476	
CE_{it-1}	.0025885	5.45	0.000	1.39
ATO_{it}	.0001477	0.28	0.783	1.75
$\Delta SALES_{it}$	.0006403	0.86	0.390	3.40
$NEG\Delta SALES_t$	-.1139853	-1.03	0.303	3.54
$ACCRUALS_{it}$	-.144632	-4.32	0.000	1.10
$ACCRUALS_{it-1}$	-.0085301	-0.26	0.797	1.12
N				245
Adj. R2				22.5%
F-Value				4.38

٣/٤/٢. الاحصاءات الوصفية:

يعرض الجدول رقم (٣-٢) نتائج الاحصاءات الوصفية لمتغيرات نماذج الدراسة:

	N	Min.	Max.	Mean	Median	Std. Deviation
UECE	٢٤٥	.197488	.321235	.0221361	-.0114546	.1717926
NRCE	٢٤٦	.0006431	.2197419	.0626752	.0342813	.0698412
BSIZ	٢٥٠	3	17	8.544	8	3.188846
BIND	٢٥٠	٠	١	.7232	.78	.2050158
DUAL	٢٥٠	٠	١	.432	0	.4963481
PWB	٢٥٠	٠	.50	.10508	.075	.1322321
BMEET	249	2	25	8.903614	8	4.311316
RPT	250	0	1	.5272109	1	.5001103
SIZ	247	7.506408	10.87459	9.212808	9.192748	.7200548
LEV	247	.0008003	5.432774	.4887432	.4571915	.4153564
BMV	247	-5.07149	49.028	1.7721	1.0638	3.70941
ROA	247	-.943338	1.026084	.0566141	.0407086	0.108

يتبين للباحثة من خلال العرض السابق للجدول رقم (٣-٢) الخاص بالإحصاءات الوصفية مجموعة من الملاحظات التي يمكن توضيحها فيما يلي:

أولاً: ارتفاع الوسط الحسابي الخاص بالمتغير التابع ***UECE*** الخاص بالأرباح التشغيلية الغير متوقعه حيث بلغ ٢٪ مقارنه بدراسه كلا من (Zalata and Roberts 2016) ودراسة (العيسوي ,٢٠٢٠) حيث بلغ الوسط الحسابي الخاص بالأرباح التشغيلية الغير متوقعه وفقا للدراسات السابقة - 04%.(000.) على التوالي

ثانياً : بلغ الوسط الحسابي والوسيط للنفقات الغير متكررة (الاستثنائية) 6.2% (3.4%) على التوالي ومن ثم يقترب الوسط الحسابي للبنود الغير متكررة من الحدود القصوى للعينه مما يبرهن على زياده التقرير عن البنود الغير متكررة من قبل شركات العينة , وتقترب نسبه الوسط الحسابي للبنود الغير متكررة وفقا للدراسة الحالية من الوسط الحسابي للبنود الغير متكررة لدراسة (Zalata and Roberts 2016) حيث بلغ الوسط الحسابي للدراسة السابقة 6.1% والتي اشارت الى زياده الافصاح عن تلك البنود بعد الالتزام بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية

ثالثا: فيما يتعلق بالمتغيرات الخاصة بخصائص مجلس الادارة بلغ الوسط الحسابي والوسيط لحجم مجلس الادارة ٨,٥ (٨) ويعد هذا العدد مثاليا وفقا لدراسة كلا من Lipton and Lorsch1992 and Jensen 1993 حيث يتراوح ما بين ٧-٩ اعضاء. كما بلغ الوسط الحسابي والوسيط لكلا من استقلالية اعضاء مجلس الإدارة ((BIND واجتماعات مجلس الادارة (BMEET) 72.3% (٧٨%) و٨,٩ %(٨٪) على التوالي والتي تقترب الى حد كبير من القيم القصوى مما يبرهن على ارتفاع مستوى تطبيق الحوكمة بعينه الدراسة. اما فيما يتعلق بازدواجيه دور المدير التنفيذي فقد بلغ الوسط الحسابي والوسيط 43%(٠) على التوالي وتتوسط قيمه الوسط الحسابي القيم العليا والقصوى لعينه الدراسة وتقترب من القيم الدنيا الى حد ما مما يبرهن على ارتفاع ازدواجيه دور المدير التنفيذي لعينه الدراسة. اما فيما يتعلق بتمثيل الاناث ينخفض تمثيل الاناث داخل عينه الدراسة نظرا لاقتراب الوسط الحسابي 10.5%من الحدود الدنيا لعينه الدراسة.

٣/٤/٣. نتائج اختبارات الفروض الإحصائية:

١/٣/٤/٣. نتائج اختبار الفرض الاحصائي الاول للدراسة:

يتنبأ الفرض الأول للدراسة بمدى ارتباط شركات العينة بممارسات اعاده تبويب المصروفات التشغيلية كنفقات غير متكررة. وبالتالي، لتحليل هذه العلاقة قامت الباحثة بتشغيل نموذج (٢) لاختبار الفرض الأول للدراسة. واعتماداً على تحديد طبيعة العلاقة من خلال مستوى معنوية العلاقة واتجاهات وقيم معاملات المتغيرات المدرجة بنماذج اختبار الفروض تم التوصل الى النتائج المعروضة بالجدول رقم (٣-٣).

جدول رقم (٣-٣): نتيجة اختبار الفرض الاحصائي الأول للدراسة

Variables	Model (1-1)		
	β Coef.	T Stat.	Sig.
Cons.	-.1816533	-1.28	0.202
$NRCE$	.4712243	**3.07**	0.002
ROA	.2630397	3.39	0.001
CFO	-2.31e-11	-2.08	0.038
$ACCRUALS$	.0383791	3.30	0.001
SIZ	.0174974	1.12	0.262
BMV	.0003675	1.65	0.101
N	٢٤٤		
F-value	٦,٣٧		
Adj. R2	٪١١,٧١		

وقد بينت نتائج الجدول رقم (٣-٣) أن القوة التفسيرية للنموذج تبلغ ١١,٧١٪، أي أن المتغير المستقل الخاص بالنفقات الغير متكررة (الاستثنائية) والمتغيرات الحاكمة الأخرى يمكنها تفسير التغير في الارباح التشغيلية الغير متوقعه بنسبة ١١,٧١٪. بالإضافة الى ذلك يتبين للباحثة معنوية علاقة المتغير المستقل الخاص بالنفقات الغير متكررة (الاستثنائية) بالمتغير التابع الارباح التشغيلية الغير متوقعه حيث أن (T. Stat = 3.07 > 2, Sig. = 0.002 < 0.05) كما أنه يحمل اشارة موجبه مما يبرهن على وجود علاقة ايجابيه ما بين النفقات الغير متكررة (الاستثنائية) الارباح التشغيلية الغير متوقعه؛ أي أن زيادة النفقات الغير متكررة (الاستثنائية) يؤدي الى زيادة الارباح التشغيلية الغير متوقعه.

وبالتالي، يمكن للباحثة قبول الفرض الاحصائي الأول (H1) التالي: **توجد مؤشرات ذات دلاله إحصائية على ارتباط شركات المساهمة المصرية الممثلة لعينة البحث بممارسات اعاده تبويب بنود الدخل**

٢/٣/٤/٣. نتائج اختبار الفرض الاحصائي الثاني للدراسة:

يتنبأ الفرض الاحصائي الثاني للدراسة بأثر خصائص مجلس الإدارة على ممارسات اعاده تبويب بنود الدخل في ضوء معاملات الاطراف ذوي العلاقة. وبالتالي، لتحليل هذه العلاقة قامت الباحثة بتشغيل نموذج (٣) لاختبار الفرض الثاني للدراسة، واعتماداً على تحديد طبيعة العلاقة من خلال مستوى معنوية العلاقة واتجاهات وقيم معاملات المتغيرات المدرجة بنماذج اختبار الفروض تم التوصل الى النتائج المعروضة بالجدول رقم (٣-٤) التالي:

جدول رقم (٣-٤): نتيجة اختبار الفرض الاحصائي الثاني للدراسة

Variables	β Coef.	T Stat	Sig.
Cons.	-.26923	-1.12	0.265
$NREC$	1.1044	1.98	0.049
$BSIZ$	-.00526	-0.69	0.490
$BIND$	.15928	1.42	0.156
$DUAL$	-.02070	-0.42	0.673
$BMEET$	-.00457	-0.98	0.329
PWB	-.10132	-0.65	0.516
RPT	-.01308	-0.31	0.754
$NREC * BSIZ$	-.04191	-0.56	0.576
$NREC * BIND$	-1.7864	-2.12	0.035
$NREC * DUAL$	-.65022	-1.44	0.151
$NREC * BMEET$	.11840	2.40	0.017
$NREC * PWB$	3.9588	2.56	0.011
$NREC * RPT$	1.3406	1.47	0.144
$NREC * BSIZ * RPT$	-.04032	-0.46	0.643
$NREC * BIND * RPT$	-1.2355	-0.69	0.490
$NREC * DUAL * RPT$	.69212	0.97	0.333
$NREC * BMEET * RPT$	-.00730	-0.11	0.916
$NREC * PWB * RPT$	-.355251	-0.18	0.855
SIZ	.02334	0.82	0.412
LEV	.03399	0.51	0.613
ROA	.27962	2.08	0.039
BMV	.00427	0.94	0.350
N	245		
F-value	2.71		
Adj. R2	13.3%		

وقد بينت نتائج الجدول رقم (3-4) أن القوة التفسيرية للنموذج تبلغ ١٣,٣٪، أي أن المتغير المستقل الخاص بخصائص مجلس الادارة وما يشتمل عليه من (حجم مجلس الادارة – استقلالية اعضاء مجلس الادارة - ازدواجيه دور المدير التنفيذي – اجتماعات مجلس الادارة – تمثيل الاناث داخل المجلس) والمتغير المعدل (ارتباط الشركة بمعاملات مع الاطراف ذوي العلاقة) والمتغيرات الحاكمة الأخرى يمكنها تفسير ١٣,٣٪ من التغير في ممارسات اعاده تبويب بنود الدخل (تبويب المصروفات التشغيلية كنفقات غير متكررة).

ولفحص اثر خصائص مجلس الادارة المختلفة (حجم مجلس الادارة – استقلالية اعضاء مجلس الادارة - ازدواجيه دور المدير التنفيذي – اجتماعات اعضاء مجلس الادارة – تمثيل الاناث داخل المجلس) على ممارسات اعاده تبويب بنود الدخل في ضوء معاملات الاطراف ذوي العلاقة الاقل من ١٪ من الاصول سيتم التركيز على اشاره كلا من معاملات النموذج رقم (٣) التالية ($\boldsymbol{\beta_1}$ و $\boldsymbol{\beta_8}$ و $\boldsymbol{\beta_9}$ و$\boldsymbol{\beta_{10}}$ و $\boldsymbol{\beta_{11}}$ و $\boldsymbol{\beta_{12}}$) ومن ثم وفقا للجدول رقم (3-4) يمكن ملاحظه ما يلي :

اولاً: ترتبط النفقات غير المتكررة بالأرباح التشغيلية الغير متوقعه بعلاقه ايجابيه معنويه (.Sig=. 049 < 0.05). مما يبرهن على ارتباط شركات العينة بممارسات اعاده تبويب بنود الدخل

ثانياً: إشارة معاملات تقاطع النفقات غير المتكررة مع المتغير الخاص بحجم مجلس الادارة سالبه غير معنويه (T. Stat = -.56 < 2, Sig. = .576 > 0.05)

مما يبرهن على عدم وجود تأثير معنوي لحجم مجلس الادارة على ممارسات اعاده تبويب بنود الدخل وذلك في ضوء معاملات الاطراف ذوي العلاقة الاقل من ١٪ من اجمالي الاصول (لا يوجد دور فعال لحجم مجلس الادارة في التأثير على ممارسات اعاده التبويب في ضوء المعاملات الاقل من ١٪ من اجمالي الاصول)

ثالثاً: إشارة معاملات تقاطع النفقات الغير متكررة مع المتغير الخاص باستقلالية اعضاء مجلس الادارة سالبه معنويه (T. Stat = -2.12 > 2, Sig. = .035 < 0.05)

مما يبرهن على قدرة استقلالية اعضاء مجلس الادارة على الحد من ممارسات اعاده تبويب بنود الدخل في ضوء معاملات الاطراف ذوي العلاقة الاقل من ١٪ من اجمالي الاصول (يوجد دور فعال لاستقلالية اعضاء مجلس الادارة على الحد من ممارسات اعاده تبويب بنود الدخل)

رابعاً: إشارة معاملات تقاطع النفقات الغير متكررة مع المتغير الخاص بازدواجيه دور المدير التنفيذي سالبه غير معنويه (T.Stat = -1.44 < 2, Sig. = .151> 0.05)

مما يبرهن على عدم وجود فروق معنويه ما بين الشركات التي يتم فيها الفصل بين منصب المدير التنفيذي ورئيس مجلس الادارة وتلك التي تتسم بازدواجيه دور المدير التنفيذي في التأثير على ممارسات اعاده تبويب بنود الدخل في ضوء معاملات الاطراف ذوي العلاقة الاقل من ١٪ من اجمالي الاصول (لا يوجد دور فعال للفصل ما بين المدير التنفيذي ورئيس مجلس الادارة في التأثير على ممارسات اعاده التبويب في ضوء المعاملات الاقل من ١٪ من اجمالي الاصول)

خامسا: إشارة معاملات تقاطع النفقات الغير متكررة مع المتغير الخاص باجتماعات اعضاء مجلس الادارة موجبه معنويه (T.Stat = 2.40 > 2, Sig. = .011 < 0.05)

مما يبرهن على ان اجتماعات مجلس الادارة تؤدي الى زيادة الارتباط بممارسات اعاده تبويب بنود الدخل في ضوء معاملات الاطراف ذوي العلاقة الاقل من ١٪ من الاصول

ثالثاً: إشارة معاملات تقاطع النفقات الغير متكررة مع المتغير الخاص بتمثيل الاناث داخل مجلس الادارة موجبه معنويه (T.Stat = 2.56 > 2, Sig. = .035 < 0.05)

مما يبرهن على ان تمثيل الاناث داخل مجلس الادارة يؤدي الى زيادة الارتباط بممارسات اعاده تبويب بنود الدخل في ضوء معاملات الاطراف ذوي العلاقة الاقل من ١٪ من الاصول

وفقا لما سبق تم تحليل العلاقة ما بين خصائص مجلس الادارة وممارسات اعاده تبويب بنود قائمه الدخل في ضوء معاملات الشركة مع الاطراف ذوي العلاقة الاقل من ١٪ من اجمالي الاصول دون التطرق الى تأثير تلك الخصائص على ممارسات اعاده تبويب بنود الدخل في ضوء ارتباط شركات العينة بمعاملات مع الاطراف ذات العلاقة أكبر من او تساوي ١٪ من اجمالي اصول الشركة. ونظرا لكون تلك المعاملات تتسم بظروف خاصه وشروط تختلف عن تلك السائدة في السوق مما يجعلها عرضه لممارسات ادارة الارباح المختلفة وقد يزيد الارتباط بممارسات اعاده تبويب بنود الدخل في ضوء تلك المعاملات كما انه قد يختلف تأثير خصائص مجلس الادارة على ممارسات اعاده التبويب في ضوء زيادة حجم تلك المعاملات. وللتحقق مما سبق سيتم التركيز وفقا للجدول (٣-٤) على اشاره كلا من معاملات النموذج رقم (٣) التالية ($\boldsymbol{\beta_{13}}$ و $\boldsymbol{\beta_{14}}$ و$\boldsymbol{\beta_{15}}$ و $\boldsymbol{\beta_{16}}$ و $\boldsymbol{\beta_{17}}$ و$\boldsymbol{\beta_{18}}$) ومن ثم يمكن ملاحظه ما يلي :

اولاً: إشارة معاملات تقاطع النفقات غير المتكررة مع المتغير الخاص بمعاملات الاطراف ذوي الاكبر من او تساوي ١٪ من اجمالي الاصول موجبه غير معنويه (T. Stat = 1.47 < 2, Sig. = .144 > 0.05)

مما يبرهن على عدم وجود فروق معنويه ما بين ارتباط الشركة بمعاملات مع الاطراف ذات العلاقة بمعاملات أكبر من او تساوي ١٪ من اجمالي الاصول عن تلك التي ترتبط بمعاملات اقل من ١٪ من اجمالي الاصول في التأثير على ممارسات اعاده تبويب بنود الدخل ومن ثم تتنبأ الباحثة بعدم وجود فروق في تأثير خصائص مجلس الادارة على ممارسات اعاده التبويب في ضوء اختلاف حجم تعاملات الشركة مع الاطراف ذات العلاقة وهذا ما سيتم مناقشته لاحقا:

ثانيا: إشارة معاملات تقاطع النفقات غير المتكررة مع المتغير الخاص بمعاملات الاطراف ذوي العلاقة والمتغير الخاص بحجم مجلس الادارة سالبه غير معنويه (T. Stat = -.46 < 2, Sig. = .643 > 0.05)

مما يبرهن على عدم وجود فروق معنويه في تأثير حجم مجلس الادارة على ممارسات اعاده تبويب بنود الدخل في ضوء ارتباط الشركة بمعاملات أكبر من او تساوي ١٪ من الاصول مقارنه بتأثير حجم مجلس الإدارة على تلك الممارسات في ضوء المعاملات الاقل من ١٪ من الاصول (لا يوجد دور فعال لحجم مجلس الادارة في التأثير على ممارسات اعاده تبويب بنود الدخل باختلاف حجم معاملات الشركة مع الاطراف ذوي العلاقة)

ثالثاً: إشارة معاملات تقاطع النفقات غير المتكررة مع المتغير الخاص بمعاملات الاطراف ذوي العلاقة والمتغير الخاص باستقلالية اعضاء مجلس الادارة سالبه غير معنويه (T. Stat = -.69 < 2, Sig. = .490> 0.05)

مما يبرهن على عدم وجود فروق معنويه في تأثير استقلالية اعضاء مجلس الادارة على ممارسات اعاده تبويب بنود الدخل في ضوء ارتباط الشركة بمعاملات أكبر من او تساوي ١٪ من الاصول مقارنه بتأثير استقلالية الاعضاء على تلك الممارسات في ضوء حجم المعاملات الاقل من ١٪ من

الاصول (لا يوجد دور فعال لاستقلالية اعضاء مجلس الادارة في التأثير على ممارسات اعاده تبويب بنود الدخل باختلاف حجم معاملات الشركة مع الاطراف ذوي العلاقة)

رابعًا: إشارة معاملات تقاطع النفقات غير المتكررة مع المتغير الخاص بمعاملات الاطراف ذوي العلاقة والمتغير الخاص بازدواجيه دور المدير التنفيذي موجبه غير معنويه (T. Stat = .97 < 2, Sig. = .333> 0.05)

مما يبرهن على عدم وجود فروق معنويه في تأثير ازدواجيه دور المدير التنفيذي على ممارسات اعاده تبويب بنود الدخل في ضوء ارتباط الشركة بمعاملات أكبر من او تساوي ١٪ من الاصول مقارنه بتأثير ازدواجيه دور المدير التنفيذي على تلك الممارسات في ضوء المعاملات الاقل من ١٪ من الاصول (لا يوجد دور فعال لازدواجيه دور المدير التنفيذي في التأثير على ممارسات اعاده تبويب بنود الدخل باختلاف حجم معاملات الشركة مع الاطراف ذوي العلاقة)

خامسا: إشارة معاملات تقاطع النفقات غير المتكررة مع المتغير الخاص بمعاملات الاطراف ذوي العلاقة والمتغير الخاص باجتماعات اعضاء مجلس الادارة سالبه غير معنويه (T. Stat = -.11 < 2, Sig. = .916> 0.05)

مما يبرهن على عدم وجود فروق معنويه في تأثير اجتماعات اعضاء مجلس الادارة على ممارسات اعاده تبويب بنود الدخل في ضوء ارتباط الشركة بمعاملات أكبر من او تساوي ١٪ من الاصول مقارنه بتأثير اجتماعات اعضاء مجلس الادارة على تلك الممارسات في ضوء المعاملات الاقل من ١٪ من الاصول (لا يوجد دور فعال لاجتماعات اعضاء مجلس الادارة في التأثير على ممارسات اعاده تبويب بنود الدخل باختلاف حجم معاملات الشركة مع الاطراف ذوي العلاقة)

سادسا: إشارة معاملات تقاطع النفقات غير المتكررة مع المتغير الخاص بمعاملات الاطراف ذوي العلاقة والمتغير الخاص بتمثيل الاناث داخل مجلس الادارة سالبه غير معنويه (T. Stat = -.18 < 2, Sig. = .855> 0.05)

مما يبرهن على عدم وجود فروق معنويه في تأثير تمثيل الاناث داخل مجلس الادارة على ممارسات اعاده تبويب بنود الدخل في ضوء ارتباط الشركة بمعاملات أكبر من او تساوي ١٪ من الاصول مقارنه بتأثير تمثيل الاناث داخل مجلس الادارة على تلك الممارسات في ضوء المعاملات الاقل من ١٪ من الاصول (لا يختلف تأثير تواجد الاناث داخل مجلس الادارة على ممارسات اعاده تبويب بنود الدخل باختلاف حجم معاملات الشركة مع الاطراف ذوي العلاقة)

اما فيما يتعلق بالمتغيرات الضابطة للنموذج يتبين للباحثة عدم معنوية أياً منها باستثناء معدل العائد على الأصول فهو معنوي طردي، أي أن زيادة معدل العائد على الأصول تؤدي الى زيادة الارباح التشغيلية الغير متوقعه. وبالتالي وفقا لما سبق وفي ضوء عدم معنويه العلاقة بين كلا من (حجم مجلس الادارة- استقلالية اعضاء مجلس الادارة –ازدواجيه دور المدير التنفيذي- تمثيل الاناث داخل المجلس – اجتماعات مجلس الادارة) وممارسات اعاده تبويب بنود الدخل في ضوء معاملات الاطراف ذات العلاقة، ومن ثم يمكن للباحثة قبول الفرض العدم التالي:

الفرض الاحصائي الثاني للدراسة (H2): "لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لخصائص مجلس الادارة كأحد متطلبات الحوكمة على ممارسات اعاده تبويب بنود الدخل في ضوء معاملات الاطراف ذوي العلاقة.

٥/٣. نتائج البحث وتوصياته والابحاث المستقبلية:

١/٥/٣. النتائج:

تم اجراء الدراسة التطبيقية لتحديد أثر خصائص مجلس الادارة الممثلة في كلا من (حجم مجلس الادارة، استقلالية اعضاء مجلس الادارة، ازدواجيه دور المدير التنفيذي، اجتماعات اعضاء مجلس الادارة وتمثيل الاناث داخل مجلس الادارة) على ممارسات اعاده تبويب بنود الدخل في ضوء معاملات الاطراف ذات العلاقة وقد اسفرت نتائج الدراسة عما يلي:

اولا : سجلت الدراسة تأثير جزئي لخصائص اعضاء مجلس الادارة على ممارسات اعاده تبويب بنود الدخل حيث لم تسجل الدراسة فروق معنويه ذات دلاله إحصائية في تأثير كلا من حجم مجلس الادارة وازدواجيه دور المدير التنفيذي على تلك الممارسات وهو ما لا يتفق مع دراسة (Zhao,2012) وقد يعود السبب في ذلك الى اختلاف بيئة تطبيق تلك الدراسات بالإضافة الى الطبيعة الخاصة لممارسات اعاده تبويب بنود الدخل فعند النظر الى مدى قانونيه هذه الممارسات نجدها لا تتعارض مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما ولا تؤثر على صافي الربح كما لا ينعكس اثرها على فترات لاحقه.

,بينما يوجد تأثير سلبي معنوي لاستقلالية اعضاء مجلس الادارة على تلك الممارسات وهذا ما يتفق مع دراسة كلا من (Boahen & Mamatzakis, 2020; A. Zalata & Roberts, 2016; Zhao, 2011) كما توصلت الدراسة الى تأثير كلا من اجتماعات اعضاء مجلس الادارة وتواجد الاناث ضمن اعضاء مجلس الادارة بشكل ايجابي معنوي على تلك الممارسات وقد يعود السبب في ذلك الى طبيعة الاناث التي تتجه الى تفضيل الممارسات الاقل مخاطرة حيث تعد ممارسات اعاده تبويب بنود الدخل اكثر امانا واقل تكلفه من ممارسات ادارة الارباح الاخرى (Zalata etal., 2018)

لا توجد فروق معنويه في تأثير كلا من حجم مجلس الادارة , استقلالية اعضاء مجلس الادارة , ازدواجيه دور المدير التنفيذي , اجتماعات اعضاء مجلس الادارة وتمثيل الاناث داخل مجلس الادارة على ممارسات اعاده تبويب بنود الدخل في ضوء اختلاف حجم معاملات الاطراف ذوي العلاقة ويعود السبب في ذلك الى عدم وجود تأثير معنوي لتلك المعاملات على ممارسات اعاده تبويب بنود الدخل وهذا ما يتفق مع دراسة كلا من (El-Helaly et al., 2018) والتي توصلت الى ان تلك المعاملات ترتبط بممارسات ادارة الارباح بعلاقه تبادليه وليست تكامليه.

كما قد يعود السبب في عدم القدرة على اثبات علاقة ما بين تلك المعاملات وممارسات اعاده تبويب بنود الدخل ومن ثم على علاقة خصائص مجلس الادارة بتلك الممارسات الى عدم تفرقة الباحثة بين المعاملات مع الاطراف الداخلية والاطراف الخارجية حيث يزداد الخطر المرتبط بتلك المعاملات عندما تتم مع الاطراف الداخلية (الادارة وكبار المساهمين) مقارنه بالأطراف الخارجية الممثلة في شركات المجموعة وذلك نظرا لضعف الافصاح عن تلك المعاملات في القوائم المالية وصعوبة تحديد تلك المعاملات بشكل دقيق.

٢/٥/٣. التوصيات:

في ضوء النتائج التي توصل اليها الباحث، يوصي الباحث بما يلي:

١- ضرورة تفعيل دور الهيئة العامة للرقابة المالية في مجال فحص القوائم المالية المقدمة من الشركات وتحديد مدى صحة تبويب البنود داخل القوائم المفصح عنها لما لها من أثر على جوده التقارير المالية.

٢- تطوير معايير المحاسبة المصرية من خلال تنظيم الافصاح عن البنود الغير متكررة داخل القوائم المالية للحد من التلاعب في تبويب تلك البنود للتأثير على الارباح التشغيلية ذات الطبيعة المستمرة وخاصه في ضوء ما تمر به البلاد من ظروف اقتصاديه وسياسيه قد تؤدي الى المزيد من الافصاح عن تلك البنود

٣- اجراء المزيد من البحوث المحاسبية التي تقدم تحليلا اضافيا عن دوافع الارتباط بتلك الممارسات وطرق الحد منها ومدى تأثيرها على مستخدمي القوائم المالية في ضوء البيئة المصرية

٤- توقيع العقوبات الصارمة على الشركات المخالفة والتي ترتبط بممارسات اعاده تبويب بنود الدخل للتأثير على رقم الربح التشغيلي ومن ثم التأثير على جوده التقارير المالية بشكل عام وجوده الارباح بشكل خاص

الابحاث المستقبلية:

يوجد العديد من المجالات التي يمكن أن تمثل فرصاً لبحوث مستقبلية، والتي من أهمها ما يلي:

١- دراسة أثر سوء التبويب المتعمد للمصروفات التشغيلية في إطار قائمة الدخل على أسعار الأسهم.
٢- دراسة قدرة حوكمة الشركات على الحد من ممارسات اعاده التبويب في ضوء اليات ادارة الارباح المحاسبية والحقيقية
٣- دراسة مدى ارتباط المؤسسات المالية بتلك الممارسات للتأثير على رقم الربح التشغيلي
٤- التحقق من تلك الممارسات باستخدام النماذج الاخرى لقياس اعاده تبويب بنود الدخل

المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

العيسوي، عبد الحميد (٢٠٢٠). أثر ممارسات ادارة الارباح من خلال ادارة عرض بنود قائمه الدخل على جوده الارباح المحاسبية مع دراسه تطبيقيه على الشركات المساهمه المصريه. ***مجله الاسكندريه للبحوث المحاسبية***، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ٤(١) , ٣٤٥-٤١٧

الهواري، ناهد محمد يسري (٢٠١٧). قياس التأثير المشترك لمعايير فعاليه اداء كل من لجنه المراجعة ومجلس الادارة على عمليات ادارة الأرباح: دراسه تطبيقيه على الشركات المدرجه في البورصة المصريه. ***الفكر المحاسبي***، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس ٢١(١) , ٩١٥_٩٧٥.

حسان، مروة حسن محمد (٢٠١٨). مدى فعالية لجنة المراجعة فى الحد من التلاعب فى الارباح من خلال الانشطة الفعلية للشركات: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. ***مجلة البحوث المحاسبية***، كلية التجارة، جامعة طنطا ٥(١) ٥٨_١٠٦.

حسين، محمد ابراهيم محمد (٢٠١٧). محددات المفاضله مابين ادارة الانشطه الحقيقيه في مقابل التلاعب بالمستحقات بهدف ادارة الارباح: دراسة تطبيقية على الشركات غير الماليه المقيدة بالبورصة

المصرية. ***مجلة الدراسات المالية والتجارية***، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة بني سويف، ٢٧(١) , ٤٦-٨٢

حماد، مصطفى أحمد (٢٠١٧)، "أثر استخدام الانشطة الحقيقية لادارة الارباح على الاداء التشغيلي اللاحق للشركات المصرية دراسة تطبيقية" ***مجلة الفكر المحاسبي***، قسم المحاسبة والمراجعه، كلية التجارة، جامعة عين شمس ٢١(١) , ١٠-٦٢

محمد، حسناء عطية حامد (٢٠١٩). *العلاقة بين ممارسات اعاده تصنيف بنود قائمه الدخل واستمراريه الارباح: دراسه تطبيقيه على الشركات المقيده بالبورصه المصرية*، ***مجلة المحاسبة المصرية***، كلية التجارة، جامعة القاهرة,٢٠١٩(١٦). ١٥٣–٢٠٤ .

مختار، اكرامي سعيد. (٢٠١٦). اختبار العلاقة بين ممارسات إدارة الأرباح وخصائص مجلس الإدارة والسيطرة العائلية والأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨-٢٠٠٩: دراسة تطبيقية على القطاع المصرفى اللبنانى. ***مجلة البحوث المحاسبية***، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة طنطا ٣(١) ٢٥٦–٣١٠

ثانيا: المراجع الأجنبية:

Abbott, L. J., Parker, S., & Peters, G. F. (2004). Audit committee characteristics and restatements. *Auditing: A Journal of Practice & Theory*, *23*(1), 69–87.

Adams, R. B. (2000). What do boards do? Evidence from committee meeting and director compensation. *Federal Reserve Bank of New York. Working Paper*.

Adams, R. B., & Ferreira, D. (2009). Women in the boardroom and their impact on governance and performance. *Journal of Financial Economics*, *94*(2), 291–309.

Alfonso, E., Cheng, C. S. A., & Pan, S. (2015). Income Classification Shifting and Mispricing of Core Earnings. *Journal of Accounting, Auditing & Finance*, 0148558X1557173. https://doi.org/10.1177/0148558x15571738

Amzaleg, Y., & Barak, R. (2011). Ownership concentration and the value effect of related party transactions. *Available at SSRN 1959557*.

Ariff, A. M., & Hashim, H. A. (2014). Accounting irregularities in related party transactions. *International Journal of Trade, Economics and Finance*, *5*(2), 180–183.

Arun, T. G., Almahrog, Y. E., & Aribi, Z. A. (2015). Female directors and earnings management: Evidence from UK companies. *International Review of Financial Analysis*, *39*, 137–146.

Bansal, M., Kumar, A., & Badhani, K. N. (2021). Do Indian firms engage in classification shifting to report inflated core earnings? *Managerial Finance*.

Bansal, M., Kumar, A., & Kumar, V. (2021). Gross profit manipulation in emerging economies: evidence from India. *Pacific Accounting Review*.

Barua, A., Lin, S., & Sbaraglia, A. M. (2010). Earnings management using discontinued operations. *Accounting Review*, *85*(5), 1485–1509. https://doi.org/10.2308/accr.2010.85.5.1485

Beasley, M. S. (1996). An empirical analysis of the relation between the board of director composition and financial statement fraud. *Accounting Review*, 443–465.

Boahen, E. O., & Mamatzakis, E. C. (2020). The impact of religion on classification shifting in the presence of corporate governance and BIG 4 audit. *Accounting Forum*, *44*(2), 103–131. https://doi.org/10.1080/01559982.2019.1573404

Bonini, S., Capizzi, V., & Zocchi, P. (2019). The performance of angel-backed companies. *Journal of Banking & Finance*, *100*, 328–345.

Brown, P., Beekes, W., & Verhoeven, P. (2011). Corporate governance, accounting and finance: A review. *Accounting & Finance*, *51*(1), 96–172.

Cheung, Y.-L., Rau, P. R., & Stouraitis, A. (2006). Tunneling, propping, and expropriation: Evidence from connected party transactions in Hong Kong. *Journal of Financial Economics*, *82*(2), 343–386.

Chung, H., Kim, B. J., Lee, E. Y., & Sunwoo, H. Y. (2021). Debt financing and classification shifting of private firms. *Managerial Auditing Journal*, *36*(7), 921–950. https://doi.org/10.1108/MAJ-03-2020-2575

Demerjian, P. R., & Owens, E. L. (2016). Measuring the probability of financial covenant violation in private debt contracts. *Journal of Accounting and Economics*, *61*(2–3), 433–447.

Desai, N., & Nagar, N. (2016). A research note: Are auditors unable to detect classification shifting or merely not willing to report it? Evidence from India. *Journal of Contemporary Accounting and Economics*, *12*(2), 111–120. https://doi.org/10.1016/j.jcae.2016.06.002

Dickinson, V. (2011). Cash flow patterns as a proxy for firm life cycle. *The Accounting Review*, *86*(6), 1969–1994.

El-Helaly, M., Georgiou, I., & Lowe, A. D. (2018). The interplay between related party transactions and earnings management: The role of audit quality. *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation*, *32*, 47–60.

Ezat, A. N. M. (2021). Gross profit manipulation through classification shifting:Evidence from the Egyptian Environment. *المجله العلميه للدراسات التجاريه والبيئيه*, ١٢ (٤), ١٨٥–٢٤٠.

Fama, E. F., & Jensen, M. C. (1983). Separation of ownership and control. *The Journal of Law and Economics*, *26*(2), 301–325.

Fan, Y., Barua, A., Cready, W. M., & Thomas, W. B. (2010). Managing earnings using classification shifting: Evidence from quarterly special items. *Accounting Review*, *85*(4), 1303–1323. https://doi.org/10.2308/accr.2010.85.4.1303

Fan, Y., Barua, A., Cready, W. M., & Thomas, W. B. (2022). Gross profit manipulation in emerging economies: evidence from India. *Pacific Accounting Review*, *34*(1), 174–196. https://doi.org/10.1108/PAR-06-2020-0083

Fan, Y., & Liu, X. K. (2017). Misclassifying Core Expenses as Special Items: Cost of Goods Sold or Selling, General, and Administrative Expenses? *Contemporary Accounting Research*, *34*(1), 400–426. https://doi.org/10.1111/1911-3846.12234

Fan, Y., Thomas, W. B., & Yu, X. (2019). The impact of financial covenants in private loan contracts on classification shifting. *Management Science*, *65*(8), 3637–3653.

Fauzi, F., & Locke, S. (2012). *Board structure, ownership structure and firm performance: A study of New Zealand listed-firms*.

Garven, S. (2015). The effects of board and audit committee characteristics on real earnings management: do boards and audit committees play a role in its promotion or constraint? *Academy of Accounting and Financial Studies Journal*, *19*(1), 67.

Gordon, E. A., & Henry, E. (2005). Related party transactions and earnings management. *Available at SSRN 612234*.

Graham, J. R., Harvey, C. R., & Rajgopal, S. (2005). The economic implications of corporate financial reporting. *Journal of Accounting and Economics*, *40*(1–3), 3–73.

Ha, K., & Thomas, W. B. (2018). Classification Shifting and Earnings

Predictability. *SSRN Electronic Journal*, *2019*. https://doi.org/10.2139/ssrn.3299152

Haw, I. M., Ho, S. S. M., & Li, A. Y. (2011). Corporate governance and earnings management by classification shifting. *Contemporary Accounting Research*, *28*(2), 517–553. https://doi.org/10.1111/j.1911-3846.2010.01059.x

Jerab, D. A. (2011). The effect of internal corporate governance mechanisms on corporate performance. *Available at SSRN 1846628*.

Jensen, M. C. (1993). The modern industrial revolution, exit, and the failure of internal control systems. The Journal of Finance, 48, 831-880

Jian, M., & Wong, T. J. (2010). Propping through related party transactions. *Review of Accounting Studies*, *15*, 70–105.

Klein, A. (2002). Audit committee, board of director characteristics, and earnings management. *Journal of Accounting and Economics*, *33*(3), 375–400.

Kohlbeck, M., & Mayhew, B. W. (2017). Are related party transactions red flags? *Contemporary Accounting Research*, *34*(2), 900–928.

Kuan, L., Tower, G., Rusmin, R., & Van der Zahn, J. L. W. M. (2010). Related party transactions and earnings management. *Jurnal Akuntansi Dan Auditing Indonesia*, *14*(2).

Lattanzio, G., & Thomas, W. B. (2019). The Persistence and Valuation Effects of Classification Shifting. *SSRN Electronic Journal*, *1*(405). https://doi.org/10.2139/ssrn.3384962

Limanto, G. K., & Herusetya, A. (2017). The association between related party transactions and real earnings management: internal governance mechanism as moderating variables. *SHS Web of Conferences*, *34*, 4008.

Lipton, M., & Lorsch, J. (1992). A modest proposal for improved corporate governance. The Business Lawyer, 84, 59-77.

Malik, M. (2015). Corporate Governance and Real Earnings Management: The Role of the Board and Institutional Investors. *Journal of Knowledge Globalization*, *8*(1).

Malikov, K., Manson, S., & Coakley, J. (2018). Earnings management using classification shifting of revenues. *British Accounting Review*, *50*(3), 291–305. https://doi.org/10.1016/j.bar.2017.10.004

Man, C., Kong, H., Wong, B., & Kong, H. (2013). And Earnings Management : *Journal of Applied Business Research*, *29*(2), 391–418.

Man, C., & Wong, B. (2013). Corporate governance and earnings management: A survey of literature. *Journal of Applied Business Research (JABR)*, *29*(2), 391–418.

McVay, S. E. (2006). Earnings management using classification shifting: An examination of core earnings and special items. *Accounting Review*, *81*(3), 501–531. https://doi.org/10.2308/accr.2006.81.3.501

Nagar, N., & Sen, K. (2017). Do financially distressed firms misclassify core expenses? *Accounting Research Journal*, *30*(2), 205–223. https://doi.org/10.1108/ARJ-04-2015-0054

Nasr, M. A., & Ntim, C. G. (2018). Corporate governance mechanisms and accounting conservatism: evidence from Egypt. *Corporate Governance: The International Journal of Business in Society*, *18*(3), 386–407.

Nicholson, G. J., & Kiel, G. C. (2007). Can directors impact performance? A case-based test of three theories of corporate governance. *Corporate Governance: An International Review*, *15*(4), 585–608.

Nissim, D., & Penman, S. H. (2001). Ratio analysis and equity valuation: From research to practice. *Review of Accounting Studies*, *6*(1), 109–154.

Rahman, M. M., Moniruzzaman, M., & Sharif, M. J. (2013). Techniques, motives and controls of earnings management. *International Journal of Information Technology and Business Management*, *11*(1), 22–34.

Ramesh, K., & Thiagarajan, S. R. (1993). Estimating the permanent component of accounting earnings using the unobservable components model: Implications for price-earnings research. *Journal of Accounting, Auditing & Finance*, *8*(4), 399–425.

Ryngaert, M., & Thomas, S. (2012). Not all related party transactions (RPTs) are the same: Ex ante versus ex post RPTs. *Journal of Accounting Research*, *50*(3), 845–882.

Scott, J. (1981). The probability of bankruptcy: A comparison of empirical predictions and theoretical models. *Journal of Banking & Finance*, *5*(3), 317–344.

Siu, D. T. L., & Faff, R. W. (2012). Management of Core Earnings Using Classification Shifting Around Seasoned Equity Offerings. *SSRN Electronic Journal*, 1–34. https://doi.org/10.2139/ssrn.1928578

Sumiyana, S., & Febrianto, R. (2012). RELATED PARTIES'TRANSACTION AND EARNINGS MANAGEMENT: A CASE IN INDONESIA. *Journal of Indonesian Economy and Business (JIEB)*, *27*(2), 192–209.

Tessema, A. (2019). The impact of corporate governance and political connections on information asymmetry: International evidence from banks in the Gulf Cooperation Council member countries. *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation*, *35*, 1–17.

Thiruvadi, S., & Huang, H. (2011). Audit committee gender differences and earnings management. *Gender in Management: An International Journal*, *26*(7), 483–498.

Williamson, O. E. (1981). The modern corporation: origins, evolution, attributes. *Journal of Economic Literature*, *19*(4), 1537–1568.

Wu, E. (2016). Classification shifting as an earnings management tool among European firms. *Master's Thesis, Faculty School of Economics, Erasmus University of Rotterdam*, *August*.

Xie, B., Davidson III, W. N., & DaDalt, P. J. (2003). Earnings management and corporate governance: the role of the board and the audit committee. *Journal of Corporate Finance*, *9*(3), 295–316.

Zalata, A. (2013). *managing earnings using classification shifting : an analysis of UK corporate behaviour*. university of Aberdeen business school.

Zalata, A. M., Ntim, C., Aboud, A., & Gyapong, E. (2019). Female CEOs and Core Earnings Quality: New Evidence on the Ethics Versus Risk-Aversion Puzzle. *Journal of Business Ethics*, *160*(2), 515–534. https://doi.org/10.1007/s10551-018-3918-y

Zalata, A., & Roberts, C. (2016). Internal corporate governance and classification shifting practices: An analysis of U.K. Corporate behavior. *Journal of Accounting, Auditing and Finance*, *31*(1), 51–78. https://doi.org/10.1177/0148558X15571736

Zhao, J. (Donny). (2011). The Association between Corporate Governance and Earnings Surprises Games. *SSRN Electronic Journal*, *November 2011*.

The Impact of Board of Directors' Characteristics on classification shifting the role of Related Party Transactions: An applied Study.

Dr. Yasser Mohamed Abdel Aziz Samra
Professor of Accounting and auditing
Faculty of Commerce – Damietta University

Dr. Mohammed Ismail Al-Maghrabi
Lecturer
Accounting Department
Faculty of Commerce – Damietta University

Lubna Tolba Abdul Majid Anan
Demonstrator
Accounting Department
Faculty of Commerce – Damietta University

Abstract:

The current study aims to examine the impact of board of directors' characteristics on classification shifting (manipulation of income statement items by reclassifying operating expenses as extraordinary expenses to exaggerate operating profit) in light of variations in the company's transactions with related parties. This study utilizes a sample of 50 companies listed on the EGX 100 index, with 250 observations from the period 2016-2020. The study relies on the McVay (2006) model to assess the association of sample companies with classification shifting practices. Additionally, board of directors' characteristics are measured based on the following factors: the number of board members, board members' independence, CEO duality, board meetings, and female representation on the board. The results of the study revealed the following: First: There is no statistically significant impact of board size and CEO duality on classification shifting practices in companies with related party transactions of less than 1% of total assets. Second: There is a statistically significant negative impact of board members' independence on classification shifting practices in companies with related party transactions of less than 1% of total assets. Third: There is a statistically significant positive impact of both female representations on the board and board meetings on classification shifting practices in companies with related party transactions of less than 1% of total assets. Fourth: There are no statistically significant differences in the impact of board of directors' characteristics on income restatement practices in light of variations in the company's transactions with related parties.

Key Words: Board of Directors' Characteristics, Classification shifting, Related party transactions.